جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الرائحة وأثرها في الدرس النحوي والصرفي

Alraaeha And Its Effect On The Grammatical And Morphological Study

إعداد
د/ إيمان محمد حُزَيِّن
المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بني سويف

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الثالث-أغسطس)
(الجزء الرابع ١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الرائحة وأثرها في الدرس النحوي والصرفي

إيمان محمد حُزَيِّن مطاوع

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات بني سويف، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: *Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg*

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرُّف على الرائحة، وتتبع صورها، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي، وإبراز دورها في توجيه الشواهد نثرًا ونظمًا.

وللرائحة أثر عظيم في الدرس النحوي والصرفي، فقد نَصَّ عليها النحاة في مؤلفاتهم، واعتمدوها في بناء قواعدهم، وصياغة أحكامهم، وتعليل مسائلهم، وترجيح آرائهم ومذاهبهم.

وقد اشتمل البحث على مقدمة تحدثت فيها عن أسباب اختياري لموضوع البحث، والهدف منه، وخطته، والمنهج المتبع فيه، وتمهيد للتعريف بالرائحة لغة واصطلاحًا، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي، وأتبعته بدراسة تطبيقية وقعت في ثمانية مباحث؛ اشتملت على صور الرائحة، ومسائلها النحوية والصرفية، ثم أنهيت البحث بخاتمة ضمَّنتُها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ويلي الخاتمة ثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الرائحة، أثرها، الدرس، النحوي، الصرفي.

Alraaeha and its effect on the grammatical and morphological study

Iman Muhammad Huzain Mutawa

Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies, Women's Branch , Beni Suef , Al-Azhar University, Egypt.

E-mai: *Emanmotawea1917.el@azhar.edu.eg*

Abstract :

The research aims to identify Alraaeha, track its types and clarify its effect on grammatical and morphological study, and highlight its role in directing evidence in prose and poetry.

Alraaeha has a great effect on grammatical and morphological study, grammarians have stated it in their writings, and relied on it in building their rules, as formulating their rulings, explaining their issues, and preferring their opinions and doctrines.

the research included an introduction in which I clarify the reasons for choosing the research topic, its purpose, its plan, and the methodology followed in it, and a preface to define Alraaeha linguistically and idiomatically, and explain its effect on the grammatical and morphological study I followed it with an applied study that consisted of eight topic: it included the types of Alraaeha, and its grammatical and morphological issues. Then I have ended the research with a conclusion that had included the most important results that the research had reached, and the conclusion is followed by a list of sources and references.

Keywords: *Alraaeha, Its Effect ,Study ,Grammar , Morphology.*

المقدمـــة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وتفضَّل على عباده بنعمة النطق والتبيين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، **وبعد**:

فقد استنبط النحاة قواعد اللغة باستقراء كلام العرب، واهتموا بتفسير ظواهرها، وبناء أحكامها، وتعليل مسائلها؛ تحقيقًا للفائدة، وتقريبًا للأفهام.

وقد لفت انتباهي تعرض النحويين لذكر الرائحة في مؤلفاتهم، وتعويلهم عليها في تفسير ظواهر اللغة، وتعليل أحكامها، مما دفعني إلى جمع صورها، وتتبع مواطنها، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي، فجاءت هذه الدراسة بعنوان: (الرائحة وأثرها في الدرس النحوي والصرفي).

والاستدلال بالرائحة مبنيٌّ عند أهل اللغة على أساس الربط بين الأحكام النحوية والصرفية وما تحمله الألفاظ والتراكيب من معانٍ ودلالات.

وظهر الاستدلال بالرائحة مؤخرًا لدى علماء اللغة، وكان أول من استخدمها – حسب اطلاعي– ابن جني في مؤلفاته، ثم شاع استخدامها بعد ذلك في الدرس النحوي والصرفي، فعُني العلماء بها في تأسيس القواعد، وتعليل الأحكام.

وقد حاولت –قدر استطاعتي– جمع صور الرائحة، وتتبع مواطنها في مؤلفات العلماء، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي، والأحكام التي خُرِّجَت عليها.

أسباب اختيار موضوع البحث:

– أولاً: أن العلماء قد عَوَّلوا على الرائحة في تفسير ظواهر اللغة، وتعليل أحكامها.

– ثانيًا: أن للرائحة أثرًا في تأكيد العلاقة بين الحكم النحوي والصرفي وما تحمله الألفاظ والتراكيب من معانٍ ودلالات.

– ثالثًا: أن هذا الموضوع لم يتناوله أحد –على حَدِّ عِلْمِي– بهذه الكيفية من الجمع والتحليل، إلا ما كان من دراسة سابقة تناولت واحدة من صوره، مما دفعني إلى إتمام صوره، وسد نقصه؛ حتى تكتمل الصورة، وتتم الفائدة.

أهداف البحث:

– أولاً: التعريف بالرائحة، وبيان أثرها في الدرس النحوي والصرفي.

– ثانيًا: الوقوف على المسائل التي عَوَّل فيها العلماء على الرائحة، والقيام بجمع صورها، وتتبع مواضعها في مؤلفاتهم.

– ثالثًا: إبراز أثر الرائحة في الربط بين الحكم النحوي والصرفي والمعنى الدلالي للألفاظ والتراكيب اللغوية.

الدراسات السابقة:

قامت دراسة واحدة حول صورة من صور الرائحة، دون التعرض لباقي الصور؛ وهي بعنوان: (مصطلح رائحة الفعل في الدرس النحوي– المفهوم والتطبيق)، إعداد: د/ صالح بن عياد حميد الحجوري، أستاذ اللغويات المساعد بمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها، جامعة الملك عبد العزيز، بحث منشور بمجلة كلية الآداب– جامعة المنوفية، العدد (١٠٦)، يوليو ٢٠١٦م.

ويختلف بحثي عن هذه الدراسة في عمومه وشموله لصور الرائحة التي تَوصَّلتُ إليها؛ حيث بلغت الصور التي تمت دراستها ثماني صور من بينهم صورة رائحة الفعل؛ حتى تكتمل الصورة، وتحصل الفائدة.

منهج البحث:

اتَّبعتُ المنهج الاستقرائي في إحصاء صور الرائحة، وتتبع مواطنها في نصوص العلماء، والتي بلغت – فيما توصلتُ إليه– ثماني صور، ثم اتَّبعتُ المنهج الوصفي

في دراسة مسائل البحث، وتناولها بالتفصيل والتحليل، مبينة أثر الرائحة في كل مسألة، ودورها في تأسيس القواعد، وتعليل الأحكام، مع وضع عنوان مناسب لكل مسألة، ومراعاة تنوع الشواهد الواردة على المسائل المدروسة؛ إثراءً للبحث، وإتمامًا للفائدة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتألف من مقدمة؛ بيَّنتُ فيها الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع في دراسته، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة.

وأما التمهيد فعنوانه: مفهوم الرائحة، وأثرها في الدرس النحوي والصرفي، ويتضمَّن مبحثين:

- المبحث الأول: الرائحة في اللغة والاصطلاح.
- المبحث الثاني: أثر الرائحة في الدرس النحوي والصرفي.

وأما عن تقسيم البحث فجاء على النحو التالي:

- المبحث الأول: رائحة النكرة.
- المبحث الثاني: رائحة المبتدأ والخبر.
- المبحث الثالث: رائحة الدعاء.
- المبحث الرابع: رائحة النفي.
- المبحث الخامس: رائحة الصفة.
- المبحث السادس: رائحة الفعل.
- المبحث السابع: رائحة الشرط.

- المبحث الثامن: رائحة التأنيث.

وأنهيتُ البحث بخا تمة سَجَّلتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم ذيلتها بثبت للمصادر والمراجع.

هذا وأسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

مفهوم الرائحة، وأثرها في الدرس النحوي والصرفي، ويتضمَّن مبحثين:

- **المبحث الأول**: الرائحة في اللغة والاصطلاح.
- **المبحث الثاني**: أثر الرائحة في الدرس النحوي والصرفي.

المبحث الأول

الرائحة في اللغة والاصطلاح

أولاً- الرائحة في اللغة:

"الريح يُشَمُّ من الشيء"(١). و "ريحٌ طيبة تجدها في النسيم، تقول: لهذه البقلة رائحة طيبة، والرَّيِّحَة: نبات يَخْضَرُّ بعدما يَيْبَس ورقُه وأعالي أغصانِه، ويومٌ رَيِّحٌ طيّبٌ ذو رَوْحٍ، ويومٌ راحٌ ذو ريح شديدة"(٢).

"والرائحةُ: النسيم، طيبًا كان أو نَتْنًا، ورِحْتُ رائحة، طيبة أو خبيثة، أَرَاحُها وأَرِيحُها وأرحْتُها وأَرْوَحْتُها: وَجدتُهَا"(٣).

ثانياً- الرائحة في الاصطلاح:

لم أقف على مفهوم اصطلاحي للفظ الرائحة عند النحويين، ولكن المطالع لمواضعها في الدرس النحوي والصرفي يمكنه الوقوف على أبعاد هذا اللفظ ومراميه، واستنباط مفهومه من خلال ما نصَّ عليه النحاة في مؤلفاتهم، وعوَّلوا عليه في بناء قواعدهم، وتعليل مسائلهم، فهي عبارة عن: (أثر معنى من المعاني في بعض الألفاظ والتراكيب، ترتَّب عليه بناء الأحكام النحوية والصرفية، وتعليل مسائلها في ضوء معاني السياق ودلالاته).

فالغاية من الاستدلال بالرائحة هي تعليل الأحكام التي ترتبت على أثر معنى من المعاني في بعض الألفاظ والتراكيب اللغوية.

---

(١) شمس العلوم: ٤/٢٧٠٢.

(٢) العين: (ر ي ح) ٣/٢٩٢.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: (ر و ح) ٣/٥٠٨.

المبحث الثاني:

أثر الرائحة في الدرس النحوي والصرفي

ظهر الاستدلال بالرائحة مؤخرًا في الدرس النحوي والصرفي، واتَّضَح لي –حسب اطلاعي– أن ابن جني أوَّل من استدلَّ بها في مؤلفاته، ومن ذلك ما نصَّ عليه في سر صناعة الإعراب مستدلاً برائحة الصفة على جواز دخول (ألْ) على الأعلام المنقولة من الصفات: "وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام وغير محتاجة في تعريفها إلى اللام، وليست من باب (الحارث، والعباس) من الأوصاف التي نقلت فجُعلت أعلامًا، وأُقِرَّت فيها لام التعريف على ضرب من توهُّم روائح الصفة فيها"(١).

وقال في الخصائص "وكذلك إذا قلت في (مَصْدَر): (مَزْدَر)، فأخلصت الصاد زايًا, قد قربتها من الدال بما في الزاي من الجهر, ولم تختلجها عن مخرج الصاد، وهذه أيضًا صورتك إذا أشممتها رائحة الزاي، فقلت: "مصدر"(٢).

فاستدل بالرائحة على أنها قربت الحروف من بعضها، فالصاد مهموسة والدال مجهورة، فبينهما تباعد في الصفات، فلمَّا أُشِمَّت الصاد رائحة الزاي قَرُبَت من الدال في صفة الجهر، ولم تنتزعها من مخرجها.

ثم شاع الاستدلال بها بعد ذلك لدى العلماء المتأخرين منذ بداية القرن الخامس الهجري حتى وقتنا الحاضر، فتأثَّروا بها في بناء قواعد اللغة، وتقرير أحكامها، وتعليل مسائلها، ومن ذلك –على سبيل المثال–:

١– قول ابن عطية مستدلاً برائحة الفعل على جواز تعلق الظرف باسم المصدر الموصوف، وهي تكفي مسوغًا للتعليق، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/٣٥٩.

(٢) الخصائص: ٢/٢٣٠.

ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ﴾[1]: "ويَوْمَ منصوب على الظرف، والعامل فيه (أَذانٌ) وإن كان قد وُصِفَ فإن رائحة الفعل باقية، وهي عاملة في الظروف"[2].

٢- قول الخوارزمي محتجًّا برائحة الفعل على صحة مذهب الكوفيين القائل باسمية أفعل التعجب؛ لوروده مصغرًا: "ولو كان فعلاً لما صُغِّر؛ لأن تصغير الفعل غير متصوَّر، ومن ثم لم يجز: "هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا"؛ لأن فيه رائحة من الفعل، بدليل أنه أُعمِل عمل الفعل، فإذا لم يَجُز تصغير الاسم؛ لأنَّ فيه رائحة من الفعل، فلأن لا يجوز تصغير نَفْسِ الفعل أولى"[3].

٣- قول الهمذاني مستدلاً برائحة الصفة على جواز دخول (أَلْ) على الأعلام المنقولة من الصفات: "... كالحارث، والعباس؛ ولذلك جاز دخول حرف التعريف عليهما؛ لِمَا بقي فيهما بعد التسمية من رائحة الصفة"[4].

٤- قول الرضي معللاً برائحة التأنيث سكون ما قبل تاء العوض في نحو: (أخت، وبنت)، وعدم الوقف عليها بالهاء كما يوقف على تاء التأنيث: "وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضًا منه كما في (أُخت، وبنت)، فإنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها، بل تسكن ويوقف عليها تاء؛ ... لما فيها من رائحة التأنيث"[5].

---

(١) سورة التوبة: من الآية (٣).

(٢) المحرر الوجيز: ٣/٥.

(٣) التخمير شرح المفصل: ٣/٣٢٦.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/٢٢١.

(٥) شرح الشافية: ١/٢١٨، وينظر شرح الكافية له: ٣/٣٢٣.

٥- قول ابن أبي الربيع معللاً برائحة السببية استحسان إضافة (حيث) إلى الجملة الفعلية: "إلا حيث فإنها تضاف إلى الجملة الاسمية، وإلى الجملة الفعلية، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أحسن؛ لأن فيها رائحة من السببية"(١).

٦- قول أبي حيان مستدلاً على جواز تعلق الجار والمجرور بما فيه رائحة الفعل مع تقدمه على عليه، وهي تكفي مسوغًا للتعليق، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ﴾(٢): "وصلح أن يعمل في الظرف مقدمًا؛ لأن رائحة الفعل تعمل في الظرف"(٣).

٧- قول ابن هشام مستدلاً برائحة النفي على جواز البدل في الاستثناء الموجب في قراءة الجرمي والكسائي (إلا قومُ) بالرفع على البدل من قرية(٤) في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾(٥)؛ لأن في الكلام رائحة النفي، والمعنى: "لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس"(٦).

---

(١) البسيط في شرح الجمل: ٢/٨٨٠.

(٢) سورة التوبة: من الآية (٣٨).

(٣) البحر المحيط: ٥/٤٤.

(٤) قراءة الجماعة: بنصب (إلا قومَ) على الاستثناء المنقطع، وقرأ الجرمي والكسائي (إلا قومُ) بالرفع على البدل من قرية. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ص(٦٣)، الكشاف: ٣/١٧٥، معجم القراءات: ٣/٦٢٧.

(٥) سورة يونس: من الآية (٩٨).

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ص(٢٧٤).

٨- قول ابن القيم مستدلاً برائحة النكرة على صحة وصف الاسم الموصول بـ(غير) في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم﴾[١]: "... (غَيْرًا) هاهنا صحَّ جريانه صفة على المعرفة؛ لأنها موصولة، والموصول مبهم غير معين؛ ففيه رائحة من النكرة؛ لإبهامه، فإنه غير دالٍّ على معين"[٢].

٩- قول الدماميني مستدلاً برائحة المبتدأ والخبر على ترجيح انفصال الضمير الثاني من مفعولي (خلت) إذا كانا ضميرين، نحو قولهم: (خِلتَنِيه، وخِلتَنِي إيَّاه)؛ تبعًا لمذهب سيبويه والجمهور: "ووجه اختيار الانفصال في الصورة الأخيرة أن في مفعولي (خلت) رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال"[٣].

١٠- قول الشنقيطي مستدلاً برائحة الدعاء على جواز الابتداء بالنكرة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِنَا فَقُل سَلَـٰمٌ عَلَيكُم﴾[٤]: "{سَلَامٌ} هنا مبتدأ، و{عَلَيْكُمْ} خبره، وإنما سَوَّغَ الابتداء به وهو نكرة أنه مُشَمٌّ رائحة الدعاء"[٥].

١١- قول الأستاذ عباس حسن مستدلاً برائحة الفعل على جواز تعلق شبه الجملة باسمي الزمان والمكان، مع أنهما لا يعملان عمل الفعل: "يجوز أن يتعلق بهما شبه الجملة؛ لأن فيهما رائحة الفعل، وهي تكفي مسوغًا للتعليق"[٦].

١٢- قول الشيخ محيي الدين درويش معللاً برائحة الشرط دخول الفاء الرابطة في جواب الاسم الموصول في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَٰلَهُم بِٱلَّيلِ

---

(١) سورة الفاتحة: من الآية (٧).

(٢) بدائع الفوائد: ٤٣١/٢.

(٣) تعليق الفرائد: ٩٩/٢.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: (٥٤).

(٥) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير: ٢٩١/١.

(٦) حاشية النحو الوافي: ٣٢١/٣.

وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[١]: "الفاء رابطة؛ للدلالة على سببية ما قبلها لِمَا بعدها؛ ولِمَا في الموصول من رائحة الشرط"[٢].

١٣- قول الشيخ عبد الخالق عضيمة مستدلاً برائحة الفعل على جواز عمل الاسم الجامد في الظرف: "الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، فيعمل فيها الاسم الجامد، إذا كان فيه رائحة الفعل، كالعلم المشتهر بصفة، كـ(حاتم) ونحوه"[٣].

ومن خلال ما سبق نستنتج ما يأتي:

أولاً: تنوع صور الرائحة في الدرس النحوي والصرفي.

ثانياً: أن للرائحة أثرًا في الدرس النحوي والصرفي، فقد أجاد اللغويون توظيفها في تفسير ظواهر اللغة؛ إما تعليلاً لأحكامها، أو تسويغًا لبعض الأحكام التي لا تقتضيها القاعدة، أو تنبيهًا على أصل بعض الألفاظ والتراكيب، أو احتجاجًا لبعض الآراء والمذاهب النحوية، أو توجيهًا للقراءات القرآنية، أو تخريجًا للشواهد نظمًا ونثرًا.

١- فمن تعليلها للحكم النحوي ما استدلَّ به النحاة على جواز دخول فاء الربط في جواب الاسم الموصول؛ لِمَا فيه من رائحة الشرط، نحو قولهم: (الذي يأتيني فله درهم).

ومنه أيضًا تعليلهم سكون ما قبل تاء (أخت، وبنت)، والوقوف عليها بالتاء؛ لما فيهما رائحة التأنيث، وتعليلهم استحسان إضافة (حيث) إلى الجملة الفعلية؛ لما فيها من رائحة من السببية.

٢- ومن تسويغها لبعض الأحكام التي لا تقتضيها القاعدة النحوية ما استدلُّوا به على جواز النعت بالجامد؛ لما فيه من رائحة الصفة، نحو قولهم: (أنت الرجل كلُّ

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٧٤).

(٢) إعراب القرآن وبيانه، المجلد الأول: ٣/٣٦٦.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/١٠٥.

الرجل)، ووصف المعرفة بالنكرة؛ لما فيها من رائحة النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾، والابتداء بالنكرة؛ لما فيها من رائحة الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾،وتعلق الظرف بالجامد المُشْبِه للمشتق، كالأعلام المشتهرة بصفة؛ لما فيها من رائحة الفعل، وهي تكفي مسوغًا للتعليق، نحو قولهم: (فلان حاتم في قومه)، فتعلَّقَ الظرف بما في (حاتم) من معنى الجود.

٣- ومن التنبيه على الأصل ما استدلُّوا به على جواز دخول (أَلْ) على الأعلام المنقولة من الصفات؛ لِمَا فيها من رائحة الصفة، نحو: (العباس، والحارث، والحسن)؛ تنبيهًا على أن الأصل في هذه الأسماء الوصفية.

٤- ومن الاحتجاج لبعض الآراء النحوية ما استدلَّ به الخوارزمي على صحة مذهب الكوفيين القائل باسمية أفعل التعجب، وردِّ مذهب البصريين القائل بفعليته، محتجًّا بأنهم لم يجوزوا تصغير الاسم في نحو: (هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا)؛ لأن فيه رائحة الفعل، فمن باب أولى عدم تصغير الفعل، فدلَّل برائحة الفعل على صحة القول باسمية أفعل التعجب، ولو كان فعلاً ما دخله التصغير.

ومنه أيضًا ما استدلَّ به الدماميني على ترجيح انفصال الضمير الثاني في مفعولي (خلت) وما أشبهه من باب (ظنَّ)، نحو قولهم: (خِلتَنِيه، وخِلتَنِي إيَّاه)؛ تبعًا لمذهب سيبويه والجمهور؛ لما في مفعولي (خلت) من رائحة المبتدأ والخبر؛ إذ حقه الانفصال عن عامله؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وحقه الانفصال قبل وجود الناسخ، فكذلك يترجَّح بعد دخوله.

٥- ومن توجيه القراءات القرآنية ما استدلُّوا به على جواز الإبدال في الاستثناء الموجب بقراءة الجرمي والكسائي: (إلا قومُ) بالرفع على البدل من قرية[1] في

(١) سبق تخريجها.

قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾؛ لأن في الكلام رائحة النفي؛ حيث ذكر الهروي أن (لولا) نافية بمنزلة (لمْ)، والمعنى: "لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس"(١).

٦- ومن تخريج الشواهد نظمًا ونثرًا، قول الشاعر:

وَبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ(٢).

حيث خرَّج النحاة رفع (النؤي، والوتد) على الإبدال من الضمير المستتر في (تَغَيَّرَ)، وإن كان القياس نصبهما على الاستثناء؛ لأن الكلام -كما يدلُّ ظاهره- تام موجب، لكنهم حملوا (تَغَيَّرَ) على (لم يبق على حاله) في إفادة النفي، فكأنه قال: "لم يتغير النؤي والوتد"، فهو موجب في اللفظ منفي في المعنى، وإذا تقدم النفي لفظًا أو معنًى يختار الإبدال، كما في قولك: "ما قام أحد إلا زيد"، و"ما مررت بأحد إلا زيد"(٣).

ومن النثر قولهم: (أنت الرجل كلُّ الرجل)؛ حيث جاز النعت بالجامد؛ لِمَا فيه من رائحة الصفة؛ لصحة تأويله بالمشتق، فهو بمعنى الكامل في الرجال(٤).

ومنه أيضًا قولهم: (أظنُّني مُرتحلاً وسُوَيّرًا فرسخًا)؛ حيث جاز إعمال اسم الفاعل المُصغر في الظرف، ومن شروط إعماله ألا يكون مصغرًا؛ لاختصاص التصغير بالاسم، مما يبعده بالوصف عن الفعلية، لكنه عمل في الظرف بما فيه من رائحة الفعل، وهي تكفي مسوغًا للتعليق(٥).

---

(١) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ص(١٦٩)، مغني اللبيب: ص(٢٧٤).

(٢) البيت من: البسيط، وهو للأخطل في ديوانه ص(٨٦)، وفي المقاصد النحوية: ١٠٨٣/٣، التصريح: ٥٤٠/١، المعجم المفصل: ٢٣١/٢، وبلا نسبة في توجيه اللمع: ص(٢١٦)، شرح الكافية الشافية: ٧٠٩/٢، شرح ابن الناظم: ص(٢١٥)، مغني اللبيب: ص(٢٧٤)، ارتشاف الضرب: ١٥٢٧/٣، تمهيد القواعد: ٢١٣٩/٥.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ص(٢١٦)، المقاصد النحوية: ١٠٨٤/٣، التصريح: ٥٤٠/١.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٥٤٧/٥، البرود الضافية: ص(٨٥٦).

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٧٤/٣، توضيح المقاصد: ٨٥١/٢، شرح الأشموني: ٥٦٤/٢.

مباحث البحث

- **المبحث الأول**: رائحة النكرة.
- **المبحث الثاني**: رائحة المبتدأ والخبر.
- **المبحث الثالث**: رائحة الدعاء.
- **المبحث الرابع**: رائحة النفي.
- **المبحث الخامس**: رائحة الصفة.
- **المبحث السادس**: رائحة الفعل.
- **المبحث السابع**: رائحة الشرط.
- **المبحث الثامن**: رائحة التأنيث.

المبحث الأول

رائحة النكرة

استنبط النحاة قواعد اللغة من خلال الربط بين ألفاظها ومعانيها، ومن هنا تعددت صور الرائحة، وتباينت في معانيها وأحكامها حسب اختلاف دلالات الألفاظ والتراكيب اللغوية، ومنها رائحة النكرة.

والنكِرة لغة: "نقيض المعرفة، والنكرة من الأسماء: ما ليس فيه تخصيص لأحد دون أحد، نحو: "رجل"، و"غلام"[١].

وفي الاصطلاح: "ما شاع في جنس موجود، كـ"رجل"، أو مقدر، كـ"شمس"[٢]. والمعرفة: "الاسم الموضوع على أن يخُصَّ واحدًا من جنسه"[٣].

وقد تُشَمُّ بعض الأسماء المَعْرِفة رائحة النكرة، فتؤثر في أحكامها النحوية، ومن مظاهر هذا التأثير:

وصف المعرفة بالنكرة:

هناك بعض الأسماء لا تقبل التعريف وإن أضيفت إلى معرفة؛ لشدة إبهامها، نحو: (غير، ومثل، وشِبْه، وحسب)؛ ولذلك توصف بها النكرات.

قال الزمخشري: "وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وهي نحو: (غير، ومثل، وشِبْه)؛ ولذلك وُصفت بها النكرات، فقيل: "مررت برجل غيرِك، ومثلِك، وشِبْهِك"[٤].

---

(١) شمس العلوم: ٦٧٤٢/١٠.

(٢) شرح قطر الندى لابن هشام: ص (٩٣).

(٣) ارتشاف الضرب: ٩٠٧/٢.

(٤) المفصل: ص (١٠١).

ولتوغل (غير) في الإبهام توصف بها النكرات، نحو قوله تعالى: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾[1]، وقد توصف بها المعرفة، ومعلوم أن المعرفة لا تُنْعَتُ بالنكرة؛ "لأن في النكرة إبهامًا، وفي المعرفة إيضاحًا، فتدافَعَا"[2]، لكن إذا أُشِمَّت المعرفة رائحة النكرة جاز نعتها بالنكرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[3].

قال ابن القيم مستدلاً برائحة النكرة على صحة وصف الاسم الموصول بـ(غير) في الآية الكريمة "... (غَيْرًا) هاهنا صحَّ جريانه صفة على المعرفة؛ لأنها موصولة، والموصول مبهم غير معين؛ ففيه رائحة من النكرة؛ لإبهامه، فإنه غير دالٍّ على معين"[4].

فذكر ابن القيم أن (غيرًا) في الآية الكريمة نعت للموصول (الذي)، وهو معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى؛ لعمومه وعدم دلالته على معين؛ إذ لم يُقصَدْ به قومٌ بأعيانهم، ومن ثَمَّ صحَّ نعته بـ(غير).

وذكر العكبري تعليلاً قريبًا مما سبق، فقال في تسويغ ذلك الوصف: "الذين قريب من النكرة؛ لأنه لم يُقصَد به قَصْدَ قوم بأعيانهم؛ و﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ قريبة من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة؛ فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه، واختصاص من وجه"[5].

---

(١) سورة فاطر: من الآية (٣٧).

(٢) توضيح المقاصد: ٢/٩٤٧.

(٣) سورة الفاتحة: من الآية (٧).

(٤) بدائع الفوائد: ٢/٤٣١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/١٠.

وذكر النحاة أمرين لتسويغ وصف الموصول بـ(غير)[١]:

أحدهما: ما في الموصول من رائحة النكرة؛ إذ لم يقصد به الدلالة على معين؛ ولذلك صلح وصفه بالنكرة.

والآخر: ارتفاع إبهامها بوقوعها بين ضدين؛ "لأن جهة المغايرة تتعين"[٢]، فيحكم بتعريفها بالإضافة؛ لأن المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان، "فليس في (غير) إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرَّف"[٣].

ووقوعها بين ضدين ليس بلازم لوصفها المعرفة؛ لأنها قد تقع بين ضدين ويوصف بها نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ﴾، فـ(غير) وُصِفَ بها النكرة (صالحًا)، مع وقوعها بين ضدين[٤].

وفائدة ذكر (غير) في الآية دون (لا): أنه أفاد ما يفيدُ العطف مع زيادة الثناء عليهم ومدحهم، قال السهيلي: "في ذكر (غَيْرِ) بيان الفضيلة للذين أنعم الله عليهم، وتخصيصًا لنفي صفة الغضب والضلال عنهم، وأنهم الذين أنعم الله عليهم بالنبوة والهدى دون غيرهم، ولو قال: "ولا المغضوب عليهم" لم يكن ذلك إلا تأكيد نفي إضافة الصراط إلى المغضوب عليهم"[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧/١، التعليقة على كتاب سيبويه: ٦٢/٢، الكشاف: ١٢٢/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٠/١، شرح التسهيل: ٢٢٦/٣، ٢٢٧، بدائع الفوائد: ٤٣١/٢، مغني اللبيب: ص(١٦٥)، شرح الأشموني: ٤٥١/٢، ٤٥٢.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٩١٧/٢.

(٣) الكشاف: ١٢٢/١، ١٢٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٧/٣، التصريح: ٥٥٦/١.

(٥) نتائج الفكر: ص(٢٠٤)، وينظر: بدائع الفوائد: ٤٢٨/٢.

وفي (غير) وجه إعرابي آخر: أن تكون بدلاً من الذين، أو بدلاً من الهاء والميم في عليهم، على معنى: أن المنعَمَ عليهم هم الذين سَلِمُوا من غضب الله والضلال[1].

ومن شواهد الوصف بها أيضًا قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[2]، يقرأ برفع (غير)؛ إما على أنه صفة (القاعدون)؛ إذ لم يُقصَدْ به قومٌ بأعيانهم، وإما على أنه بدل منه[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾[4]، فـ(غَيْرِ) صفة للتابعين، وجاز وصف التابعين بها؛ لعمومه وعدم دلالته على معين؛ لأنَّهم غير مقصودين بأعيانهم[5].

ومن شواهد وصف المعرفة بها في الشعر قول أبي طالب:

فَلْيَكُنِ المَغْلُوبُ غَيْرَ الغَالِبِ ... وَلْيَكُنِ المَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ[6].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤٢٣/٤، مشكل إعراب القرآن: ١٣/١، الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٨٩/١.

(٢) سورة النساء: من الآية (٩٥).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٨٣/١، مغني اللبيب: ص(١٦٥)، إرشاد العقل السليم: ٢٢٠/٢.

(٤) سورة النور: من الآية (٣١).

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣١٨/٥.

(٦) البيتان من: الرجز وهما لأبي طالب عم الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وليس في ديوانه، وفي شرح الكتاب للسيرافي: ٣٢٠/٢، شرح الكافية الشافية: ٩١٦/٢، المقاصد الشافية: ٩٧/٦، شرح الأشموني: ٤٥١/٢، التحرير والتنوير: ٣٠١/٢٩، المعجم المفصل في شواهد العربية: ١٣٣/٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٦/٣، تمهيد القواعد: ٣١٦٩/٧.

حيث وقعت (غير) بين ضدين فارتفع إبهامها، ونُعِت بها؛ لأنها تعيَّنت[١].

تعقيب:

من خلال ما سبق عرضه حول مسألة (وصف المعرفة بالنكرة) يتبيَّنُ ما يأتي:

أولاً: أثر الاستدلال برائحة النكرة في تسويغ الحكم النحوي حسب مَا تَقْتَضِيه القاعدة النحوية؛ ولذلك جاز وصف المعرفة بالنكرة.

ثانياً: أن هناك أمرين لتسويغ وصف الاسم الموصول بـ(غير):

أحدهما: ما في الموصول من رائحة النكرة؛ إذ لم يقصد به الدلالة على معين، ومن ثَمَّ صلح وصفه بالنكرة.

والآخر: ارتفاع إبهام (غير) بوقوعها بين ضدين؛ لأنها تعيَّنت، فيحكم بتعريفها بالإضافة.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩١٧/٢.

المبحث الثاني

رائحة المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر: "هما الاسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: "زيد منطلق"، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان، وإنَّ، وحَسِبت وأخواتها)؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلَعَّبَتْ بهما، وغصبتهما القرارَ على الرفع"(١).

وتدخل النواسخ على المبتدأ والخبر فتغير حكمهما الإعرابي، ومنها (ظنَّ) وأخواتها، وهي "تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر؛ فتنصبهما مفعولين"(٢).

وعلى الرغم من تأثير (ظنَّ) وأخواتها في نسخ حكم المبتدأ والخبر إلا أن لرائحة المبتدأ والخبر أثرًا في أحكام مفعوليها؛ لأنهما أصلُ مفعولي (ظنَّ) وأخواتها، ومن مظاهر هذا التأثير:

اتصال الضمير وانفصاله في مفعولي (خِلْتُ):

إذا تعدى الفعل الناسخ إلى مفعولين وكان الثاني منهما خبرًا في الأصل، وهما ضميران، نحو: (خِلتَنِيه) وما أشبهه من باب (ظن)، فإنه يجوز في الضمير الثاني (الهاء) الانفصال والاتصال، فتقول: (خِلتَنِيه، وخِلتَنِي إياه).

---

(١) المفصل: ص(٤٧، ٤٨).

(٢) شرح الأشموني: ٣٣/٢.

ورجَّح الدماميني تبعًا لسيبويه(١)، والجمهور(٢): اختيار الانفصال في المفعول الثاني على الاتصال؛ محتجًّا بما في مفعولي (خلت) من رائحة المبتدأ والخبر، والأصل في المبتدأ والخبر الانفصال، فرُوعِيَ ذلك الأصل، وفي ذلك يقول: "ووجه اختيار الانفصال في الصورة الأخيرة أن في مفعولي (خلت) رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال"(٣).

فانفصال الضمير الثاني عن العامل هو الأرجح؛ لأنه خبر في الأصل، وحقه الانفصال قبل وجود الناسخ، فكذلك يترجَّح بعد دخوله(٤).

قال سيبويه: "وتقول: "حَسِبتُكَ إيَّاه"، و"حَسِبتُنِي إيَّاه"؛ لأن حَسِبتُنِيهِ وحَسِبتُكَه قليل في كلامهم"(٥).

وذهب الرماني – فيما نُسِبَ إليه– وابن الطراوة(٦): إلى ترجيح الاتصال، واختاره ابن مالك(٧)، وابنه بدر الدين(٨).

---

(١) الكتاب: ٢/٣٦٥.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للرماني، المجلد الثاني: ١/٦٢٣، شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٣٩، توضيح المقاصد: ١/٣٧٢، أوضح المسالك: ١/٩٩، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/١٢٢، تعليق الفرائد: ٢/٩٩، التصريح: ١/١١١، شرح الأشموني: ١/١٣٧.

(٣) تعليق الفرائد: ٢/٩٩.

(٤) ينظر: التصريح: ١/١١١.

(٥) الكتاب: ٢/٣٦٥.

(٦) نُسِب إليهما في: التذييل: ٢/٢٣٩، توضيح المقاصد: ١/٣٧٢، أوضح المسالك: ١/١٠٠، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/١٢١، التصريح: ١/١١٢، شرح الأشموني: ١/١٣٩.

(٧) الألفية: ص(١٢).

(٨) ينظر: شرحه على الألفية: ص(٤١).

وبالرجوع إلى شرح الكتاب للرماني تبيَّن أنه تابع سيبويه في القول بترجيح انفصال الضمير الثاني من مفعولي (خلت) وما أشبهه؛ حيث قال: "والأجود في خبر (حَسِبتُ) وأخواتها المنفصل؛ لأنه أشبه باب (إنَّ)، و(كان) في الدخول على المبتدأ والخبر، وأنه ليس فعلاً يَنفُذُ إلى مفعولٍ في الحقيقة لفعلٍ يُوقِعه به، وإنما هو مختصٌ بالمبتدأ والخبر"(١).

ونصَّ ابن مالك على اختيار الاتصال في الألفية، فقال:

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالاَ ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الإِنْفِصَالاَ(٢).

وهو مخالف لما ذهب إليه في شرح التسهيل؛ حيث نصَّ على اختيار الانفصال، مؤيدًا مذهب سيبويه والجمهور، فقال: "وإذا كان الضمير كـ"هاء" "خِلتَكه" في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر"(٣).

وكلاهما ورد السماع به، فمن الانفصال قول الشاعر:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئَتْ ... أَرجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ وَالإِحَنِ(٤).

---

(١) شرح الكتاب، المجلد الثاني: ٦٢٣/١.

(٢) الألفية: ص(١٢).

(٣) شرح التسهيل: ١٥٤/١.

(٤) البيت من: البسيط، وقائله مجهول، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٥/١، شرح ابن الناظم: ص(٤١)، التذييل: ٢٣٩/٢، أوضح المسالك: ٩٩/١، تعليق الفرائد: ٩٩/٢، المقاصد النحوية: ٢٨٦/١، شرح الأشموني: ١٣٨/١.

ومن الاتصال قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾(١).

وقول الشاعر:

بُلِّغْتَ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَهُ ... إِذْ لَمْ تَزَلْ لاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرَا(٢).

تعقيب:

من خلال ما سبق يتبيَّن أثر الاستدلال برائحة المبتدأ والخبر في ترجيح انفصال الضمير الثاني عن العامل في مفعولي (خِلْتُ)، وما أشبهه من باب (ظن)؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وحقه الانفصال قبل وجود الناسخ، فكذلك يترجَّح بعد دخوله، وهو ما أقرَّهُ سيبويه والجمهور.

(١) سورة الأنفال: من الآية (٤٣).

(٢) البيت من: البسيط، وقائله مجهول، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٥٥، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/١٢٢، تمهيد القواعد: ١/٥٣٣، المقاصد النحوية: ١/٢٨٨، التصريح: ١/١١٢، شرح الأشموني: ١/١٣٦، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٣/١٠٦.

المبحث الثالث

رائحة الدعاء

الدعاء لغة: "الرغبة إلى الله تعالى فيما عنده من الخير، والابتهال إليه بالسؤال"(١).

وقد تُشَمُّ بعض الأسماء رائحة الدعاء، فتؤثر في أحكامها النحوية، ومن مظاهر هذا التأثير:

الابتداء بالنكرة:

"الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر؛ لأن المبتدأ معلوم عند المخاطب، والخبر مجهول؛ ولذلك لم يسغ الابتداء بالنكرة إلا عند حصول الفائدة"(٢).

والدعاء أحد مُسوَّغات الابتداء بالنكرة؛ لأنه من المعاني التي تُخَصِّصُ النكرة، وتقربها من المعرفة، فإذا أُشِمَّت النكرة رائحة الدعاء جاز الابتداء بها؛ لحصول الفائدة.

ومنه قولك: (سلامٌ لك)، و (ويلٌ له)، وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾(٥).

---

(١) تاج العروس: ٤٦/٣٨.

(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١٧٢/١.

(٣) سورة البقرة: من الآية: (٧٩).

(٤) سورة الأنعام: من الآية: (٥٤).

(٥) سورة الرعد: من الآية: (٢٩).

واستدلَّ الشنقيطي برائحة الدعاء على تسويغ الابتداء بالنكرة، فقال: "{سَلَامٌ} هنا مبتدأ، و{عَلَيْكُمْ} خبره، وإنما سَوَّغَ الابتداء به وهو نكرة أنه مُشَمٌّ رائحة الدعاء، وقد تقرر في فنِّ العربية أن النكرة إن كان فيها معنى الدعاء بِخَيْرٍ، نحو: (سلام)، أو بِشَرٍّ، نحو: (ويلٌ لهم)، أنها يجوز الابتداء بها"(١).

وقال أبو حيان في تسويغ الابتداء في قوله تعالى: (فويل): "وهو نكرة فيها معنى الدعاء؛ فلذلك جاز الابتداء بها؛ إذ الدعاء أحد المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة"(٢).

وقال السخاوي في تسويغ الابتداء في قولهم: (طوبى لك): "فإن قيل: فكيف جاز الابتداء بها في قولك: "طوبى لك"، وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ وهي نكرة ؟ فإنما جاز ذلك؛ لأنها في معنى الدعاء، مثل: "سلام عليكم"(٣).

ومنه قول الشاعر:

لقد ألَّبَ الواشُون ألْبًا لِبَيْنِهم ... فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاة وجَنْدَلُ(٤).

فجاز الابتداء بقوله: "فتُرْبٌ" وهو نكرة؛ لما فيه من معنى الدعاء.

وقول الآخر: تُرَابٌ لِأَهْلِي لَا وَلَا نِعْمَةٌ لَهُمْ ... لشَدَّ إذًا مَا قَدْ تَعَبَّدنِي أَهْلِي(٥).

---

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير: ١/٢٩١.

(٢) البحر المحيط: ١/٤٤٣.

(٣) سفر السعادة: ١/٣٤٧.

(٤) البيت من: الطويل، وقائله مجهول، وهو بلا نسبة في الجمل للخليل: ص(٨٦)، الكتاب: ١/٣١٥، البديع في علم العربية: ١/١٣٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١/٣٠١، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٩٥، التذييل: ٧/٢٢٧.

(٥) البيت من: الطويل، وقائله غصين بن براق، وبنسبته في المؤتلف والمختلف: ص(٨٢)، وبلا نسبة في الفاضل للمبرد: ص(٢٥)، ديوان أشعار الحماسة: ص(١٦٠).

حيث جاز الابتداء بقوله: "ترابٌ" وهو نكرة؛ لأن فيه معنى الدعاء.

تعقيب:

يتبيَّنُ مما سبق عرضه حول مسألة (الابتداء بالنكرة) أثر الاستدلال برائحة الدعاء في تسويغ الحكم النحوي حسب مَا تَقْتَضِيه القاعدة النحوية؛ ولذلك جاز الابتداء بالنكرة.

المبحث الرابع

رائحة النفي

النفي لغة: "يدل على تعرية شيء من شيء وإبعاده منه، ونفيت الشيء أنفيه نفيًا، وانتفى هو انتفاء"(١).

والنفي عند أهل العربية: "من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب، قيل: بل هو شطر الكلام كله، والفرق بينه وبين الجحد أن النافي إن كان صادقًا سُمِّي كلامه نفيًا ومنفيًا أيضًا ولا يُسمَّى جحدًا، وإن كان كاذبًا سُمِّي جحدًا ونفيًا أيضًا، فكل جحد نفي وليس كل نفي جحدًا"(٢).

والنفي: "هو ما لا ينجزم بـ(لا)، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل"(٣).

وقد تُشَمُّ بعض التراكيب النحوية رائحة النفي، فتؤثر في أحكامها النحوية، وتوجيهاتها الإعرابية، وظهر أثر ذلك في بعض المواضع، ومنها:

الموضع الأول: الإبدال في الاستثناء الموجب:

يجوز الإبدال في الاستثناء الموجب إذا كان في الكلام رائحة النفي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾(٤)؛ حيث ذكر الهروي أن (لولا) نافية بمنزلة (لمْ)، والمعنى: "لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب

(١) مقاييس اللغة: ٤٥٦/٥.

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٧٢٢/٢.

(٣) التعريفات: ص(٢٠٥، ٢٠٦).

(٤) سورة يونس: من الآية (٩٨).

فنفعها إيمانها إلا قوم يونس"[١]، ويدلُّ على جوازه أنه قُرِئ بنصب {قوم} على أصل الاستثناء، ورفعه على الإبدال[٢]؛ لأن في الكلام رائحة النفي[٣].

واستدلَّ ابن هشام برائحة النفي على جواز البدل في الاستثناء الموجب، وذكر منه: "قراءة بعضهم[٤]: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ}[٥]، لَمَّا كان "شربوا منه" في معنى "فلم يكونوا منه"، بدليل: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾[٦]، ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾، فدلَّ على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب"[٧]. وقال في موضع آخر: "الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي"[٨].

فتعليل ابن هشام برائحة النفي في توجيه قراءة الرفع في قوله: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} مَبنيٌّ على مراعاة المعنى الذي سوَّغ الحكم النحوي، وأجاز البدل في الاستثناء الموجب.

---

(١) الأزهية في علم الحروف: ص(١٦٩).

(٢) سبق تخريجها.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ص(٢٧٤)، التصريح: ٥٤٣/١.

(٤) القراءة: لابن مسعود، وأُبَيّ، والأعمش، برفع قليل على البدل من المستثنى منه، وهو الواو في (شربوا)، على تقدير: "إلّا قليل منهم لم يشربوا"؛ لأن قبله: "فمن شرب منه فليس مني". وقراءة الجمهور بالنصب على الاستثناء. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ص(٢٢)، الكشاف: ٤٧٥/١، المساعد: ٥٥٩/١، الدر المصون: ٦١/٨، معجم القراءات: ٣٥٤/١.

(٥) سورة البقرة: من الآية (٢٤٩).

(٦) سورة البقرة: من الآية (٢٤٩).

(٧) مغني اللبيب: ص(٢٧٤).

(٨) مغني اللبيب: ص(٢٧٤).

وقد جعل الزمخشري مراعاة المعنى في مثل هذه الشواهد بابًا جليلاً في علم العربية، فقال: "وقرأ أُبَىّ، والأعمش: {إِلَّا قَلِيلٌ} بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبًا، وهو باب جليل من علم العربية"(١).

ومن شواهده في الشعر قول الشاعر:

وَبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ ... عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ(٢).

"برفع (النؤي، والوتد) على الإبدال من الضمير المستتر في (تَغَيَّرَ)، والقياس نصبهما؛ لأن الكلام موجب، فحمل "تَغَيَّرَ" في إفادة النفي على "لم يبق على حاله"؛ لأنهما، أي: لأن (تَغَيَّرَ)، و (لم يبق) معناهما النفي فهما بمعنى واحد"(٣).

الموضع الثاني: زيادة (لا) في الكلام:

تزاد (لا) لتوكيد الكلام الذي فيه رائحة النفي، ولزيادتها صورتان:

الصورة الأولى: التوكيد بها دون الاقتران بحرف عطف، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾(٤).

واستدلَّ الشَّنقيطي برائحة النفي على جواز زيادتها في الكلام، فقال: "زيادةَ لفظِ (لا) في الكلامِ الذي فيه معنى الجحد -أي: النفي- فهذا ممَّا لا خلاف فيه، كقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٥)، وقوله: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ لأن المنع مُشَمٌّ

(١) الكشاف: ١/٤٧٥.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) التصريح: ١/٥٤٠.
(٤) سورة الأعراف: من الآية (١٢).
(٥) سورة النساء: من الآية (٦٥).

معنى رائحة النفي، وهو كثيرٌ في كلام العرب"[1]. ومنه قول الشاعر:

وَمَا أَلُومُ الْبِيضَ أَلَّا تَسْخَرَا ... لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمِطَ القَفَنْدَرَا[2].

أراد: أنْ تَسْخَرَ، وزيدت (لا) بعد (أنْ)؛ لتوكيد النفي في الكلام.

الصورة الثانية: التوكيد بها مقترنة بحرف عطف، ولا يجوز العطف بالواو ومعها (لا) إلا بعد نفي، ومنه قوله وتعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[3]، وقوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ۝٣٠ لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ﴾[4]، وقولك: "زيد غير قائم ولا قاعد"، فإن معنى النفي موجود في (غير)، ولولا ذلك لما جاز العطف عليها بـ(لا) مع (الواو)، وزيدت (لا) مع الواو العاطفة؛ لتأكيد النفي السابق بغير[5]، "فـ(غير) صفة دالة على النفي؛ لأنها صفة الذين، بمعنى: أنهم جمعوا بين نعمة الإيمان وبين السلامة من غضب الله والضلال، ولو كانت استثناء لم يجز"[6]، وتعيَّن دخول (لا) في الآية؛ "لئلا يتوهم عطف الضالين

---

(١) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير: ٥٥٦/٢.

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في الخصائص: ٢٨٣/٢، حجة القراءات: ص(٥٢٧)، المعجم المفصل: ٧٧/١٠، وبلا نسبة في معاني القرآن للزجاج: ١٣٧/٢، المحتسب: ١٨١/١، الأزهية في علم الحروف: ص(١٥٤)، الدر المصون: ١٩٠/٢.

(٣) سورة الفاتحة: من الآية (٧).

(٤) سورة المرسلات: الآيتان (٣٠، ٣١).

(٥) ينظر: الجمل للخليل: ص(٣٠١)، الأصول في النحو: ٧٧/٢، نتائج الفكر: ص(٢٣٩)، البديع في علم العربية: ٣٦٣/١، الكناش في فني النحو والصرف: ١١٢/٢، الجنى الداني: ص(٣٠١).

(٦) البديع في علم العربية: ٢٣٦/١.

على الذين"[١].

والنحاة يجعلون (لا) زائدة مؤكدة؛ لبقاء معنى النفي دونها، وأنكر ابن هشام زيادتها؛ لأنها في نحو قولك: "ما جاءني زيد وعمرو" نَصٌّ تام على نفي مجيئهما على كل حال في حالتي الاجتماع والافتراق، دون احتمال أن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، وفي ذلك يقول: "وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو"، ويسمونها زائدة، وليست بزائدة ألبتة، ألا ترى أنه إذا قيل: "ما جاءني زيد وعمرو" احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصًّا في المعنى الأول"[٢].

ومنه قول الشاعر:

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُوْلُ اللَّهِ دِينَهُمُ ... والطَّيِّبانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ[٣].

فجعل «لا» صلة؛ لتأكيد معنى النفي الذي في أول الكلام.

وقول الآخر:

حَتَّى تَنَاهَى إِلَى لَا فَاحِشٍ صَخِبٍ ... وَلَا شَحِيحٍ إِذَا مَا صَحْبُهُ غَنِمُوا[٤].

أي: إلى غير فاحش؛ ولذلك جاز العطف عليها بـ(لا) مع (الواو).

---

(١) الجنى الداني: ص(٣٠١).

(٢) مغني اللبيب: ص(٢٤٥، ٢٤٦).

(٣) البيت من: البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص(١٥٩)، وفي الكامل في اللغة والأدب: ١٨٧/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٨/١، حروف المعاني: ص(٣٢)، إعراب القرآن للنحاس: ٧٧/٥، رصف المباني: ص(٢٧٣)، المعجم المفصل: ٣٠٦/٣.

(٤) البيت من: البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص(٦٢)، وفي الجمل للخليل: ص(٣٠١)، البحر المحيط: ١٦٤/٢، المعجم المفصل: ١٦٣/٧، وبلا نسبة في رصف المباني: ص(٢٧١).

تعقيب:

مما سبق عرضه حول مسألتي (الإبدال في الاستثناء الموجب)، و(زيادة لا في الكلام) نستنتج ما يأتي:

أولاً: ظهر أثر الاستدلال برائحة النفي في تسويغ الحكم النحوي، وتعليل مسائله؛ ولذلك جاز البدل في الاستثناء الموجب، وزيادة (لا) في الكلام؛ لتأكيد النفي.

ثانيًا: تبيَّن أثر رائحة النفي في توجيه بعض القراءات القرآنية، كتوجيه رفع المستثنى في قراءة بعضهم: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ}، و {إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ}، القائم على مراعاة المعنى الذي سوَّغ الحكم النحوي، وأجاز البدل في الاستثناء الموجب.

المبحث الخامس

رائحة الصفة

الصفة: "بالكسر هي والوصف مترادفان لغة، ومعنى الصفة: بيان المجمل، وبيان الأهلية للشيء، وبيان معنى في الشيء"(١). و "هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: (طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق) وغيرها"(٢).

وفي اصطلاح النحويين: "لفظٌ يتبع الموصوف في إعرابه؛ تَحْلِيَةً وتخصيصًا له بذِكْرِ معنًى في الموصوف، أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازم له"(٣).

وقد تُشَمُّ بعض الألفاظ رائحة الصفة، فتؤثر في أحكامها النحوية، وظهر أثر ذلك في بعض المواضع، ومنها:

الموضع الأول: دخول حرف التعريف على الأعلام المنقولة:

يدخل حرف التعريف جوازًا على بعض الأعلام المنقولة مما يقبل (أَلْ)، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة، كـ(حارث، وعباس، وضحاك), وعن المصادر كـ(فضل), وعن اسم عين كـ(نعمان)؛ وهو من أسماء الدم(٤).

واستدلَّ ابن جني برائحة الصفة على جواز دخول (أَلْ) على الأعلام المنقولة من الصفات، فقال: "وغير ذلك من أسماء الأصنام، فهذه كلها أعلام وغير محتاجة في تعريفها إلى اللام، وليست من باب (الحارث، والعباس) من الأوصاف التي نُقِلت

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٠٧٨/٢.

(٢) التعريفات: ص(١١٤).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٢/٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد: ٤٦٧/١، أوضح المسالك: ١٨٣/١.

فجُعلت أعلامًا، وأُقِرَّت فيها لام التعريف على ضرب من توهُّم روائح الصفة فيها"[١].

وأشار إليها الهمذاني بقوله: "كالحارث، والعباس؛ ولذلك جاز دخول حرف التعريف عليهما؛ لِمَا بقي فيهما بعد التسمية من رائحة الصفة"[٢].

فقد نصَّ كل من ابن جني، والهمذاني على أن لام التعريف أُقِرَّت في الأعلام المنقولة من الصفات، نحو: (الحارث، والعباس)؛ لبقاء رائحة الصفة فيها، وفي هذا دليل على أن الوصفية أصل في هذه الأعلام، ولولا ذلك ما جاز دخول (ألْ) عليها.

وذكر سيبويه أن الخليل قال بدخول (ألْ) على الأعلام المنقولة إذا أريد بها معنى الصفة، وتجريدها منها إذا أريد بها العلمية وحدها، وفي ذلك يقول: "وزعم الخليل – رحمه الله– أن الذين قالوا: (الحارث، والحَسَن، والعباس)، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمِّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلَبَ عليه، ومن قال: (حارثٌ، وعباس)، فهو يُجريه مُجرى "زيد"[٣].

وذكر أبو حيان أن دخول (ألْ) على الأعلام المنقولة من الصفات جائز غير لازم، فقال: "وغير لازمة وتكون في الصفات، والمصادر: كالحارث، والحسن، والعباس، والأغر، والمظفر، والفضل، والعلا، فهذه استعمالها (بألْ) وبغير (ألْ)، والفرق بينهما أن (الحارث) فيه معنى الصفة باقٍ"[٤].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٣٥٩/١. وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٨٢/١.

(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢١/٦.

(٣) الكتاب: ١٠١/٢.

(٤) ارتشاف الضرب: ٩٦٧/٢، ٩٦٨.

وفصَّل ابن عقيل القول في المسألة، وذكر أنه إذا أريد بالعلم المنقول من الصفة معنى الوصف جيء بالألف واللام، وإذا أريد به معنى العلمية لم يؤت بهما، وعلى هذا فإن دخول (ألْ) على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل؛ وهو الوصف، و(ألْ) فيه غير زائدة؛ لأنها أفادت معنى لا يستفاد بدونها(١).

وبناءً على ما سبق فإن "أكثر الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير عَلَمًا، ثم انتقل إلى العلمية، وترك معناه السابق؛ ولذا يُسمَّى بالعلم المنقول، مثل: (عادل، ومنصور، وحسن) ... فكلمة عادل، أو منصور، أو حسن، أو ما شابهها قد انقطعت صلتها بمعناها السابق بمجرد نقلها منه إلى الاستعمال الثاني؛ وهو العَلمية ... فإذا أردنا ألا تنقطع تلك الصلة المعنوية، وأن تبقى الكلمة المنقولة مشتملة على الأمرين معًا، وهما المعنى الأصلي السابق، والدلالة الجديدة؛ وهي العَلَمية، فإننا نزيد في أولها (ألْ)؛ لتكون رمزًا دالًّا على المعنى القديم تلميحًا ينضم إلى المعنى الجديد"(٢).

وأكدَّ ابن الحاجب –باستقراء كلام العرب– زيادة (ألْ) في هذه الأسماء؛ "إذ ليس في كلام العرب ما أوله همزة وصل بعدها لام ساكنة إلا وهي زائدة"(٣).

واحتجَّ ابن الناظم لزيادة (ألْ): بأنها لم تؤثر فيما دخلت عليه، فلم تحدث فيه تعريفًا، بل دخلت لِلَمْح الوصف في الأصل(٤).

ووجود (ألْ) في هذه الأسماء وحذفها سِيَّانِ؛ لأنها لا تغير التعريف أو التنكير،

---

(١) ينظر: شرح الألفية: ١/١٨٥.

(٢) النحو الوافي: ١/٤٣١.

(٣) الأمالي: ٢/٧٢٠.

(٤) شرح الألفية: ص(٧٢). وينظر: الجنى الداني: ص(١٩٦).

فهذه الأسماء معارف بالعَلَمية قبل دخولها، فلم تفدها تعريفًا جديدًا[١].

وهو باب مقصور فيه على السماع، فلا يجوز في نحو: (محمد، وصالح، وزيد)، "وهذا هو القياس؛ لأنها قد تَعرَّفت بتعليقها على ما سُمِّي بها، واختصت من هذه الجهة، فأغنى ذلك عن التعريف باللام"[٢]، "ولم تقع في نحو: "يزيد"، و"يشكر"؛ لأن أصله الفعل وهو لا يقبل "ألْ"[٣].

الموضع الثاني: النعت بـ(كل) المضافة إلى مثل المنعوت لفظًا ومعنًى:

ينعت بـ(كل) مضافة إلى مثل متبوعها لفظًا ومعنًى، نحو قولك: "أنت الرجل كلُّ الرجل"، و"مررت بالرجل كلِّ الرجل"، "ومعنى (كل الرجل): أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرَّق في جميع الرجال"[٤].

وسوَّغ ذلك مع جمودها صحة تأويلها بالمشتق، فهو بمعنى الكامل في الرجال؛ لقصد المبالغة في المدح، وبلوغ الكمال، فكأنه لعظمته قد قام مقام الجنس كله.

وذكر أبو حيان أن النعت بـ(كل) ضرب من المجاز "لا يُنكَر في المعاني، وهو من قبيل المبالغة، وتشبيه الأقل بالأكثر، وإقامة الجزء مقام الكل عند وصف فيه مستحسن من باب التجوز"[٥].

واستدلَّ الزركشي –فيما نقله عن الصفار– على جواز الوصف بـ(كل) بما في الكلام من رائحة الصفة، فقال: "هذا يكون عند قصد التأكيد والمبالغة، فإن قولك: "الرجل" معناه الكامل، ومعنى "كل الرجل"، أي: هو الرجل لعظمته قد قام مقام الجنس،

---

(١) ينظر: النحو الوافي: ١/٤٢٩، ٤٣٢.

(٢) الحلبيات: ص(٢٨٥).

(٣) أوضح المسالك: ١/١٨٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٩٢.

(٥) التذييل: ١٠/٩١.

كما تقول: "أكلت شاة كل شاة" ... وهذا إنما يجوز إذا سبقها ما فيه رائحة الصفة"[١].

وسوَّغ النعت بالجامد في هذه المسألة خروج اسم الجنس عن دلالته الأصلية، وشهرته بمعنى على وجه المبالغة فيه، كدلالة الرجل على الكامل، فعلى هذا القصد مع ما يُؤَيِّده من قرينة يصح تأويله بالمشتق، ووقوعه نعتًا[٢].

وأجاز سيبويه النعت بـ(كل)، فقال: "ومن الصفة: "أنت الرجل كلُّ الرجل"، و"مررت بالرجل كلِّ الرجل"، فإن قلت: "هذا عبد الله كلُّ الرجل"، أو "هذا أخوك كلُّ الرجل"، فليس في الحُسن كالألف واللام؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال"[٣].

وينعت بـ(كلٍّ) المعرفةُ من الأجناسِ والنكرةُ، وتلزم إضافتها إلى مثل المنعوت لفظًا ومعنًى، وتعريفًا وتنكيرًا، نحو: "رأيت الرجل كل الرجل"، بمعنى الكامل في الرجال، و"أكلت شاة كل شاة"، "فجعلوا الشاة المأكولة هي جميع الشياة مبالغة"[٤].

ومثل (كُلٍّ) في النعت بها: (أيٍّ، وجِدٍّ، وحَقٍّ)؛ لقصد المبالغة في المدح أو الذم فيما تضمَّنه لفظ الموصوف، كقولك: "مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ"، و"هذا العالمُ جِدُّ العالم، و"حَقُّ العالم"، فمعناه: الكامل في الرجال، والبالغ الكامل في العلم، وكذلك لو قال: "اللَّئيمُ حقُّ اللئيم"، أو "جِدُّ اللئيم"، لكان معناه المبالغة في صفتي "اللُّؤْم، والجِدُّ"[٥].

وورد النعت بـ(كُلٍّ) في قول الشاعر:

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤/٣٢٥.

(٢) ينظر: حاشية النحو الوافي: ٣/٤٦٦.

(٣) الكتاب: ٢/١٢.

(٤) تمهيد القواعد: ٥/٢٥٤٧، وينظر: البرود الضافية: ص(٨٥٦).

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٣٤٥، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٣٥، المقاصد الشافية: ٤/٦٣٠.

هُوَ الفَتَى كُلُّ الفَتَى فَاعْلَمُوا ... لَا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلُولْ[1].

"أي: هو الكاملُ في الفِتْيان"[2].

تعقيب:

من خلال ما سبق عرضه حول مسألتي (دخول حرف التعريف على الأعلام المنقولة من الصفات)، و(النعت بكل المضافة إلى مثل المنعوت لفظًا ومعنًى) نستنتج ما يأتي:

أولاً: تبيَّن أثر رائحة الصفة في التنبيه على أن الأصل في الأعلام المنقولة، كـ(الحارث، والحسن، والعباس) الوصفية، بدليل جواز دخول (أل) عليها.

ثانياً: أن دخول حرف التعريف على الأعلام المنقولة مقصور فيه على السماع، فلا يجوز في نحو: (محمد، وصالح، وزيد)، "وهذا هو القياس؛ لأنها قد تَعَرَّفت بتعليقها على ما سُمِّي بها، واختصت من هذه الجهة، فأغنى ذلك عن التعريف باللام"[3].

ثالثاً: ظهر أثر الاستدلال برائحة الصفة في تسويغ النعت بالجامد في قولهم: "أنت الرجل كلُّ الرجل"؛ لصحة تأويله بالمشتق.

---

(١) البيت من: السريع، وهو للحطيئة في ديوانه ص(١٣١)، ورواية الديوان: ذَاكَ فَتًى يَبْذُلُ ذَا قِدْرِهِ ... لا يُفْسِدُ اللَّحْمَ لَدَيْهِ الصُّلولْ. والبيت بنسبته في شرح الكتاب للسيرافي: ٣٤٥/٢، لسان العرب: ٣٨٣/١١ (ص ل ل)، وبلا نسبة في المحتسب: ١٧٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٥/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٥/٢.

(٣) الحلبيات: ص(٢٨٥).

المبحث السادس

رائحة الفعل

المفرد قسمان: "جامد ومشتق، فالجامد ما لم يُشعِر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، فإذا قلت: "رجل"، أو "فرس"، أو "زيد"، أو "زينب"، فهذه الأسماء لا تُشعِر بمعنى الفعل الموافق لها في المادة ... والمشتق بخلافه وهو المُشعِر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(ضارب)، الدال على معنى ضرب، و(القائم) الدال على معنى قام، و(المستكبر) الدال على معنى استكبر، وما أشبه ذلك"[١].

وهناك بعض الأسماء تستعمل بمعنى الفعل غير موافقة له في المادة، نحو: (أسد) إذا استعمل بمعنى شجاع، و(حمار) إذا استعمل بمعنى بليد، وما أشبه ذلك، فليست بمشتقة، وإنما وضعت موضع المشتق، وكذلك الأسماء الأعلام التي ينتزع منها معنى الأوصاف[٢].

وتعمل الأسماء المُشْبِهة للمشتق في الظرف والمجرور والحال -كما تعمل فيهم المشتقات- مع أنها ليست بأفعال، ولا تضمنت حروفها؛ لما فيها من رائحة الفعل، وهي تكفي مسوغًا للعمل فيهم.

والمقصود برائحة الفعل: "ما له أدنى ملابسة بالفعل كالمصدر؛ فإنه يدل على الحدث، وهو أحد جزأي مدلول الفعل، هذا هو المراد برائحة الفعل"[٣].

---

(١) المقاصد الشافية: ١/٦٤٢.

(٢) المقاصد الشافية: ١/٦٤٣.

(٣) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ١/٤٤.

"وإنما كان الظرف يكفيه رائحة الفعل؛ لأن للظرف شأنًا ليس لغيره؛ لتنزله من الشيء منزلة نفسه؛ لوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه"(١). ومن شواهد ذلك ما يأتي:

أولاً: تعلق الظرف والحال بالجامد المُشْبِه للمشتق:

يعمل الاسم الجامد في الظرف والمجرور والحال إذا كان فيه رائحة الفعل، كالعَلَمِ المُشتهر بصفة، والاسم المنسوب.

وأشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: "الظرف والمجرور والحال يكفيهم رائحة الفعل للعمل، وبخاصة الظروف؛ لأنه يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، فيعمل فيها الاسم الجامد إذا كان فيه رائحة الفعل، كالأعلام المشتهرة بصفة، نحو: (حاتم) ونحوه، تقول: "فلان حاتم في قومه"، فتعلق الظرف بما في (حاتم) من معنى الجود"(٢).

وقد عقد ابن جني بابًا في الخصائص لتعلق الظروف بالعَلَم، بعنوان: (باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف)(٣)، واستشهد له بقول الشاعر:

أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيانْ ... لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بِضُؤْلانْ(٤).

فالعامل في (بعض) ما في (أبو المنهال) من رائحة الفعل، وهو: القوة، والنَّجدة، أي: "أنا المشهور"، "فعَمِلت المماثلة في الظرف، كما عملت في التمييز والحال،

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ٤٤/١.

(٢) مغني اللبيب: ص(٤١٦).

(٣) الخصائص: ٢٧٠/٣.

(٤) الرجز: لأبي المنهال وهو بعض بني أسد، وفي لسان العرب: ٤٢/١٣. (أين)، المعجم المفصل في شواهد العربية: ١٩٣/١٢، وبلا نسبة في الخصائص: ٢٧٠/٣، البديع في علم العربية: ١٦٩/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٣/١، مغني اللبيب: ص(٤١٦)، الهمع: ٩٠/٣.

في قولك: زيد الشمس ضياءً، والأسد شدَّةً"[١].

ومثله قول الآخر:

أَنَا ابنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرْ ... وَجَاءَت الخَيْلُ أَثَابِيَّ زُمَرْ[٢].

العامل في (إذْ) ما في (ابن ماويَّة) من رائحة الفعل؛ لما فيه من معنى الشجاع، كأنه قال: "وأنا المعروف إذْ جَدَّ النَقْرُ"[٣].

ونصَّ أبو حيان على أثر رائحة الفعل في إعمال الأسماء الأعلام في الظرف والمجرور، فقال: "لأن الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما روائح الأفعال، حتى الأسماء الأعلام، نحو قولهم: "أَنَا أَبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيانْ"، و "أَنَا ابنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرْ"[٤].

ومن تعلق المجرور بالعَلَم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[٥]، فقوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلِّق بلفظ الجلالة؛ لكفاية رائحة الفعل فيه؛ لأنه بمعنى "المعبود"[٦].

---

(١) البديع في علم العربية: ١٦٩/١.

(٢) الرجز: لعبيد بن ماوية الطائي، وفي لسان العرب: ٢٣١/٥. (نقر)، المقاصد الشافية: ٦٠/٨، ولبعض السعديين في الكتاب: ١٣٧/٤، شرح الكتاب للسيرافي: ٤٤/٥، وبلا نسبة في البديع في علم العربية: ٦٨١/١، شرح الكافية لابن فلاح: ٦٢١/٢، التذييل: ١٨٣/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٤/١، مغني اللبيب: ص(٤١٦)، التصريح: ٦٢٥/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٤/١، ٥٥٠، الهمع: ٩٠/٣.

(٤) البحر المحيط: ٣١٧/١، وينظر: مغني اللبيب: ص(٤١٦).

(٥) سورة الأنعام: من الآية (٣).

(٦) ينظر: العدة في إعراب العمدة: ٣٥٣/٢، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٦/٤، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٤١٥/٣.

ومن تعلق المجرور بالمنسوب قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾[1]، فالجار والمجرور متعلقان بـ(ربانيين)[2]؛ لما فيه من رائحة الفعل[3].

وقد يتعلق الحال بالحرف؛ إذا كان فيه رائحة الفعل، ومن ذلك تعلقه بـ(لكنَّ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾[4]، فقوله: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ جملة "في محل النصب على الحالية من ضمير كفروا، أو من الشياطين، فإن ما في (لكنَّ) من رائحة الفعل كافٍ في العمل في الحال"[5].

ثانياً: تعلق الظرف والحال بالمشتقات:

المشتقات أكثر الألفاظ شَبَهًا بالفعل؛ ولذلك تعمل في الظرف والمجرور والحال، سواء استوفت شروط العمل فيها أم لم تستوفِ؛ لأن فيها رائحة الفعل، وهي تكفي مسوغًا للعمل فيهم.

ومن شواهد تعلق الظرف والحال بالمشتقات المستوفية لشروط إعمالها:

- إعمال المصدر في الظرف، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ

---

(١) سورة آل عمران: من الآية (٧٩).

(٢) الربَانيُّ: منسوب إلى الرب، وزيدت الألف والنون مبالغة، كما قالوا: (لِحْيانيّ، وشعراني، ورقباني). ينظر: البحر المحيط: ٥٢٣/٢.

(٣) إعراب القرآن وبيانه، المجلد الأول: ٤٧١/٣.

(٤) سورة البقرة: من الآية (١٠٢).

(٥) إرشاد العقل السليم: ١٣٧/١.

﴿بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا﴾[١]؛ حيث عمل المصدر (نبأ) في الظرف (إذْ)؛ "لأنه مصدر في الأصل، والظرف يكفي فيه رائحة الفعل"[٢].

- إعمال صيغ المالغة في الظرف، ومنه قول الشاعر:

حَتَّى شَآها كَليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرابًا وبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[٣].

قال ابن هشام: "وموهنًا ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل"[٤].

ومن إعمال صيغ المبالغة في الحال قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾[٥]، فقوله: "{مصدقًا} نصبه بما في الرسول من رائحة الفعل، ولا يُنصَب بـ(إليكم)؛ لأنه صفة للرسول، وحروف الجر لا تعمل بأنفسها بل بما فيها من معنى الفعل، فإذا كانت صلات لم تكن متضمنة لمعنى فعل فلا تعمل"[٦].

---

(١) سورة المائدة: من الآية (٢٧).

(٢) روح المعاني: ٢٨٢/٣.

(٣) البيت من: البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين: ١٩٨/١، الكتاب: ١١٤/١، شرح الكافية الشافية: ١١٢/١، التذييل: ٣١٤/١٠، المعجم المفصل في شواهد العربية: ٤١٩/٧، وبلا نسبة في البديع في علم العربية: ٥٠٨/١، شرح المفصل: ٩١/٤، شرح الرضي على الكافية: ٤٢١/٣، مغني اللبيب: ص(٤١٦)، البرود الضافية: ص(١٣٠٩)، خزانة الأدب: ١٥٥/٨.

(٤) مغني اللبيب: ص(٤١٧).

(٥) سورة الصف: من الآية (٦).

(٦) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٣/٢٠.

- ومن إعمال أفعل التفضيل في الظرف قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾[١]؛ حيث تعلق الظرف (إذْ) باسم التفضيل (أقرب)، قال الألوسي: "وإذْ، قيل: ظرف لـ(أقرب)، وأفعل التفضيل يعمل في الظروف؛ لأنه يكفيها رائحة الفعل، وإن لم يكن عاملاً في غيرها فاعلاً أو مفعولاً به، أي: هو سبحانه أعلم بحال الإنسان من كل قريب حين يتلقى المتلقيان الحفيظان ما يتلفظ به"[٢].

ومن تعلق المجرور باسم التفضيل قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[٣]، قال الهمذاني: "و{بِبَعْضٍ} من صلة {أَوْلَى}؛ لأن (أفعل) يعمل في الجار والمجرور، وكذا {فِي كِتَابِ اللَّهِ} من صلته؛ لأن الظرف تكفيه رائحة الفعل"[٤].

ومن شواهد تعلق الظرف بـ(أفعل) التفضيل في الحديث الشريف: ما رواه الإمام مالك في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مَا رُؤِيَ الشَّيْطَانُ يَوْمًا هُوَ فِيهِ أَصْغَرُ، وَلاَ أَدْحَرُ، وَلاَ أَحْقَرُ، وَلاَ أَغْيَظُ مِنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ"[٥]، قال الطَيْبي: "قوله: "في يوم عرفة" في رواية الموطأ متعلق بـ(أفعل)، فهو يعمل في المستتر والظرف ونحوهما؛ لأن فيه رائحة الفعل"[٦].

---

(١) سورة ق: من الآيتين (١٦، ١٧).
(٢) روح المعاني: ٣٢٩/١٣.
(٣) سورة الأنفال: من الآية (٧٥).
(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٤٠/٥.
(٥) رواه الإمام مالك في الموطأ: ٤٢٢/١، باب (جامع الحج)، كتاب (الحج).
(٦) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، (حاشية الطيبي على الكشاف): ١٢٧/٧.

ومن إعمال أفعل التفضيل في الحال قولك: "زيد أحسن منك اليومَ راكبًا"، وفي التمييز، نحو: "أحسن منك وجهًا"(١).

ومن شواهد تعلق الظرف بالمشتقات الفاقدة لشروط إعمالها:

– إعمال اسم الفاعل المصغر في الظرف، ومن شروط إعماله ألا يكون مصغرًا؛ لاختصاص التصغير بالاسم، مما يبعده بالوصف عن الفعلية، لكنه عمل في الظرف في قولهم: "أظنُّني مُرتحلاً وسُوَيّرا فرسخًا"؛ لأن (فرسخًا) ظرف تكفيه رائحة الفعل(٢).

– ومنه تعلق الجار والمجرور بما فيه رائحة الفعل مع تقدمه عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٞ﴾(٣)، فقوله: (في الآخرة) متعلق بقوله: (قليل)، "وصلح أن يعمل في الظرف مقدمًا؛ لأن رائحة الفعل تعمل في الظرف"(٤).

وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾(٥)، "فـ(هو) مبتدأ و(قدير) خبره، (وعلى كل شيء) تتعلق بـ(قدير)، فإن قلت: (قدير) صفة مشبهة فكيف تَقدَّم معمولها عليها، قلت: قد مضى في بابها أن عملها في الظرف وعديله؛ لما فيها من رائحة الفعل، وذلك لا يمنع التقديم"(٦).

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٦/٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٧٤/٣، توضيح المقاصد: ٨٥١/٢، شرح الأشموني: ٥٦٤/٢.
(٣) سورة التوبة: من الآية (٣٨).
(٤) البحر المحيط: ٤٤/٥.
(٥) سورة الأنعام: من الآية (١٧).
(٦) التصريح: ٤٠٥/٢.

– ومن إعمال المصدر في الظروف المتأخرة مع وجود فاصل بينهما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[1] إلى قوله: ﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖ﴾[2]؛ حيث عمل المصدر (الصيام) في الظرف (أيامًا) مع تأخره عن عامله؛ لما في المصدر من رائحة الفعل[3].

– ومن إعمال المصدر مع تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه قولك: "اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار"، وجاز ذلك؛ لأن الظرف وأخاه يكفيهما رائحة الفعل[4].

– ومن تعلق الظرف باسم المصدر الموصوف قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ﴾[5]، فقد تعلق الظرف (يوم) باسم المصدر (أَذَانٌ) وهو موصوف، قال ابن عطية: "ويَوْمَ منصوب على الظرف، والعامل فيه (أَذَانٌ) وإن كان قد وُصِفَ فإن رائحة الفعل باقية، وهي عاملة في الظروف"[6].

ولم يقتصر أثر رائحة الفعل على تعلق الظروف والأحوال بها، بل تعداه عند بعض النحويين إلى تدعيم اختياراتهم النحوية، والتعليل لها، وردِّ المذهب المخالف لهم، ومنهم الخوارزمي؛ حيث استدلَّ برائحة الفعل على صحة مذهب الكوفيين القائل باسمية أفعل التعجب؛ لمجيئه مصغرًا في قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة: من الآية (١٨٣).

(٢) سورة البقرة: من الآية (١٨٤).

(٣) الكليات: ص(٨١٦).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٦/٣، ٤٠٧، روح المعاني: ٢٠٠/٧.

(٥) سورة التوبة: من الآية (٣).

(٦) المحرر الوجيز: ٥/٣.

يَا مَا أُمَيْلِحَ عِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[١].

فاحتجَّ بأنهم لم يجوزوا تصغير اسم الفاعل في قولهم: "هو ضُوَيْرِبٌ زيدًا"؛ لأن فيه رائحة الفعل، "بدليل أنه أُعمل عمل الفعل، فإذا لم يَجُز تصغير الاسم؛ لأنَّ فيه رائحة من الفعل، فلأن لا يجوز تصغير نَفْسِ الفعل أولى"[٢].

فدلَّل برائحة الفعل على صحة مذهب الكوفيين في القول باسمية أفعل التعجب؛ لوروده مصغرًا، ولو كان فعلاً ما دخله التصغير.

وردَّ ابن مالك استشهادهم بأنه "في غاية من الشذوذ، فلا يقاس عليه، فيقال في ما أجمله وما أظرفه: ما أجيمله وما أظيرفه؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يوصف، فلا يُصَغَّر"[٣].

تعقيب:

من خلال ما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: المقصود برائحة الفعل ما له أدنى ملابسة بالفعل، كالمشتقات، والمُلحَق بها من الجوامد.

ثانيًا: الظرف والمجرور تكفيهما رائحة الفعل للعمل فيهما؛ "لأن للظرف شأنًا ليس لغيره؛ لتنزله من الشيء منزلة نفسه؛ لوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه"[٤].

---

(١) البيت من: البسيط، وهو للعرجي في ديوانه: ص (٢٤١)، وفي المقاصد النحوية: ٣/١٤٧٥، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/٣٥٦، البديع في علم العربية: ١/١٠، توجيه اللمع: ص(٣٨٢)، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٤٢٩، شرح ابن الناظم: ص(٣٢٦)، المقاصد الشافية: ٤/٤٤١.

(٢) التخمير شرح المفصل: ٣/٣٢٦.

(٣) شرح التسهيل: ٣/٤٠.

(٤) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ١/٤٤.

ثالثًا: الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها؛ ولذلك تعمل فيها رائحة الفعل، سواء استوفت شروط العمل فيها أم لم تستوفِ؛ لأن رائحة الفعل تكفي مسوغًا للعمل فيهم.

رابعًا: لرائحة الفعل أثر في ترجيح بعض المذاهب النحوية، والاستدلال لها، وظهر ذلك لدى الخوارزمي في اختياره مذهب الكوفيين، واستدلاله على صحة قولهم باسمية أفعل في التعجب، خلافًا لمذهب البصريين القائل بفعليته.

المبحث السابع

رائحة الشرط

الشرط لغة: "شَرَطَ: الشين والراء والطاء أصلٌ يَدُلُّ على عَلَمٍ وعلامة"(١). "والجمع: أشْرَاطٌ، وأَشْراطُ السَّاعة أعلامُها، وهو منه، وفي التَّنزيلِ(٢): ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَآ﴾"(٣).

والشَّرط: "تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرًا في وجوده، وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه"(٤).

والشرط اصطلاحًا: "تعليق حصول مضمون جملة -هي جملة جواب الشرط- بحصول مضمون جملة أخرى -هي جملة الشرط- كـ "إنْ جاء زيد أكرمته", و"لو جاء الشيخ لتمثلتُ بين يديه"(٥).

ويتكون أسلوب الشرط من ثلا ثة أر كان؛ الأول: أداة الشرط، والثاني: جملة الشرط، والثالث: جملة جواب الشرط، وسُمِّيت الأولى شرطًا؛ "لأنها علامة على ترتب الثانية عليها، نحو: "إنْ أسلمتَ دخلتَ الجنة"(٦).

---

(١) مقاييس اللغة: ٣/٢٦٠.
(٢) سورة محمد: من الآية (١٨).
(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ٨/١٣.
(٤) التعريفات: ص(١٠٨).
(٥) شرح كتاب الحدود للفاكهي: ص(٢٧٥).
(٦) المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/١٤٣.

وللشرط أدوات عدَّها ابن هشام إحدى عشرة أداة، جمعها في قوله: "وجازم لفعلين، وهو أدوات الشرط، (إنْ) و (إذما) لمجرد التعليق وهما حرفان، و (مَنْ) للعاقل، و (ما) و (مهما) لغيره، و (متى) و (أيَّان) للزمان، و (أين) و (أنَّى) و (حيثما) للمكان، و (أيّ) بحسب ما تضاف إليه. ويسمى أولهما شرطًا، ولا يكون ماضيَ المعنى، ولا إنشاءً، ولا جامدًا، ولا مقرونًا بتنفيس، ولا (قد)، ولا نافٍ غير (لا) و(لم)، وثانيهما جوابًا وجزاءً"(١).

وقد تُشَمُّ بعض ألفاظ العربية رائحة الشرط فتقدر الأداة، ويأخذ الشرط والجواب ما ينبغي له من أحكام، كدخول فاء الربط في الجواب، ووجوب تصدر الشرط وعدم تقدم الجواب عليه، وقد تعددت مواضع رائحة الشرط في الجمل العربية، ومنها:

الموضع الأول: رائحة الشرط في المبتدأ، وفي هذه الحالة يجوز دخول الفاء الرابطة للجواب على الخبر؛ لارتباط المبتدأ بالخبر ارتباط الشرط بالجزاء، والأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ؛ لارتباط الخبر بالمبتدأ "ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك ... لكنه لما لُحِظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء"(٢)، وذلك على صور، منها:

الصورة الأولى: أن يكون المبتدأ غير (ألْ) من الموصولات، وصلته ظرف، أو مجرور، أو فعل، نحو: "الذي يأتيني فله درهم".

ونصَّ الرضي على رائحة الشرط في هذه الصورة، فقال: "وكذا إذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: "الذي أتاني فله درهم"، أو:

---

(١) شرح شذور الذهب: ص(٣٥٠).

(٢) الهمع: ١/٣٤٧.

"كل رجل أتاني فله درهم"؛ لأن فيهما رائحة الشرط"(١).

"وإنما اشترط أن تكون صلته فعلًا أو ظرفًا مؤولًا بالفعل؛ ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلًا"(٢).

فمثال الموصول بالظرف قول الشاعر:

مَا لَدَى الحَازِمِ اللَّبِيْبِ مُعَارًا ... فَمَصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ(٣).

حيث اقترن خبر (ما) الموصولة بالظرف (لَدَي)؛ وهو قوله: (فمصون) بالفاء جوازًا؛ لوقوعه جوابًا للاسم الموصول المشبه معنى الشرط، ومثال الموصول بالمجرور قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾(٤).

"ومثال الموصول بفعل صالح للشرطية قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾(٥)، وقرأ نافع، وابن عامر(٦): {بِمَا كَسَبَتْ} بحذف الفاء، فدلَّ ذلك على أمرين؛ أحدهما: أن ما هذه موصولة لا شرطية؛ إذ لو كانت شرطية للزمت الفاء؛ لأن {بِمَا كَسَبَتْ} لا يصلح أن يكون شرطًا، فإن الفاء لا تفارقه إلا في ضرورة. والثاني: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذي نحن بصدده جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحقه

---

(١) شرح الكافية: ١٣/٤.

(٢) الفوائد الضيائية: ٢٠٢/١.

(٣) البيت من: الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٩/١، التذييل: ٩٩/٤، المساعد: ٢٤٤/١، تعليق الفرائد: ١٣٩/٣، الهمع: ٣٤٨/١، الدرر اللوامع: ٢٠٠/١.

(٤) سورة النحل: من الآية (٥٣).

(٥) سورة الشورى: من الآية (٣٠).

(٦) القراءة في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٩٩/٤، ٤٠٠، الحجة للقراء السبعة: ١٢٨/٦، حجة القراءات: ص(٦٤٢).

إلا لشبهه بالجواب، فلم تساوه في لزوم لحاقها؛ ليكون للأصل على الفرع مزية، وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى[1]: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾"[2].

الصورة الثانية: أن يكون المبتدأ (ألْ) الموصولة بمستقبل عام؛ ولذلك دخلت الفاء الرابطة في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[4].

قال الشيخ محيي الدين درويش: "فاجلدوا الفاء رابطة؛ لأن الألف واللام بمعنى (الذي)، والموصول فيه رائحة من الشرط، أي: (التي زنت، والذي زنى فاجلدوهما)، كما تقول: "من زنى فاجلدوه"[5].

واختلف النحاة في مجيء (ألْ) الموصولة بمعنى الشرط في الآيتين السابقتين، فعند الفراء[6]، والمبرد[7]: محمولان على باب الشرط والجزاء، والتقدير: (والذي سرق والتي سرقت)، و(التي تزني والذي يزني)، وجملة الأمر المقترنة بالفاء خبر عن المبتدأ؛ لإفادة صلة (ألْ) العموم[8].

---

(١) سورة الزمر: من الآية (٣٣).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٩/١.

(٣) سورة المائدة: من الآية (٣٨).

(٤) سورة النور: من الآية (٢).

(٥) إعراب القرآن وبيانه، المجلد الخامس: ٢٣٩/١٨.

(٦) معاني القرآن: ٣٠٦/١.

(٧) الكامل: ٨٢٢/٢.

(٨) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٩٩/١، البديع: ٨٦/١، ٨٧، التذييل: ٩٨/٤، الدر المصون: ٢٥٨/٤.

وعند سيبويه[١]، وجمهور البصريين[٢]: مرفوعان بالابتداء والخبر محذوف، تقديره: (ومما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، والزانية والزاني)، وجملة الأمر مستأنفة مستقلة؛ "لأن السبب المُسوِّغ لدخول (الفاء) في خبر (الذي) و(التي) ونحوهما غير موجود فيما دخلت عليه (ألْ) بمعناهما، وهو أن تكون الصلة ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فعلية غير شرطية، فهذا ما شُرِط في الصلة، وأما ما شُرِط في الخبر فهو أن يكون مستَحَقًّا بالصلة"[٣].

والذي أميل إليه هو مذهب سيبويه؛ لأن القاعدة تقتضيه؛ إذ المُسَوِّغ لدخول (الفاء) في خبر (ألْ) وصلتها غير موجود، وهو أن تكون الصلة ظرفًا أو مجرورًا أو جملة فعلية غير شرطية.

الصورة الثالثة: أن يكون المبتدأ اسمًا مضافًا إلى نكرة عامة موصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور، نحو: "كلُّ رجلٍ يأتيني، أو أمامك، أو في الدار فله درهم"[٤].

وأشار الرضي إلى رائحة الشرط في هذه الصورة بقوله: "أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: "الذي أتاني فله درهم"، أو: "كل رجل أتاني فله درهم"؛ لأن فيهما رائحة الشرط"[٥].

---

(١) الكتاب: ١/١٤٢، ١٤٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٨٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/١٧٢، شرح الكتاب للرماني، المجلد الأول: ١/٣٧٨، التذييل: ٤/٩٧، المساعد: ١/٢٤٣، ٢٤٤، تمهيد القواعد: ٢/١٠٤٢، البرود الضافية: ص(٣٦٥).

(٣) التذييل: ٤/٩٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/٣٠٧، ٤/١٣.

(٥) شرح الكافية: ٤/١٣.

ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ"(١)، فقوله: "كُلُّ شَرَاب" مبتدأ، وخبره في جملة: (فهُو حَرَامٌ) ... ودَخَلَت (الفاء) في الخبر؛ لِمَا تَضَمَّنته (كُلّ) من معنى الشرط"(٢).

وقد استحق المبتدأ – في الصور السابقة– بما فيه من رائحة الشرط أن يأخذ حكمه فيما يأتي:

أولاً: دخول الفاء في خبره؛ للربط بين المبتدأ والخبر كما تربط بين الشرط والجزاء.

ثانياً: أنه "قد صار مُستحِقًّا لصدر الكلام، فلَحِقَ بأسماء الصدر من تلك الجهة، فلا يجوز إذًا تَقدُّم خبره عليه؛ لأنه في معنى جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتقدم على الشرط، فكذلك ما في معناه"(٣).

ثالثاً: انصراف الفعل الواقع بعد المبتدأ من الماضي إلى المستقبل في المعنى كما يكون بعد حروف الشرط، "نحو: (الذي أتاني فله درهم)، أو (كل رجل أتاني فله درهم)؛ لأن فيهما رائحة الشرط"(٤).

وحكم دخول الفاء على الخبر الجواز، "فإذا أدخلت الفاء في خبر المبتدأ الموصول والنكرات الموصوفة آذنت بأن ما بعد الفاء مستحق بالفعل المقدم أو معناه،

---

(١) الحديث في: صحيح البخاري: ٥٨/١، كتاب (الوضوء)، باب (لا يجوز الوضوء بالنَّبِيذ ولا المُسْكِر)، صحيح مسلم: ١٥٨٥/٣، كتاب (الأشربة)، باب (بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام).

(٢) العدة في إعراب العمدة: ٩١١/٣.

(٣) المقاصد الشافية: ٨١/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ١٣/٤.

وإذا لم تكن الفاء في خبرها احتمل أن يكون مستحقًا بفعله المتقدم أو بغيره"[١].

وفائدة دخول الفاء في الخبر: أنها "مؤذنة بأن الأول مرتبط بالثاني ارتباط الشرط بمشروطه في قصد المتكلم"[٢].

واشتُرِط لصحة دخول الفاء في الخبر ما يأتي:

أولاً: العموم؛ "لأنَّ الموصول إذا لم يكن للعموم وكان لشيء معهود امتنع دخول الفاء في خبره، فلو قلت: "الذي بعثُهُ من عبيدي فله درهم" لم يجز، وكذا إذا لم تشتمل النكرة الموصوفة على العموم لم يجز دخول الفاء في خبرها، فلو قلت: "رجل ظريف فله درهم" لم يجز؛ لفوات العموم، فإذا قلت: "كلُّ رجل يأتيني فله درهم" صحَّ لوجود العموم والإبهام، أما العموم فظاهر؛ لأنَّ كلَّ رجل عام يصلح لكل واحد من الناس"[٣].

ثانياً: ألا يدخل على المبتدأ "ما ينافي الشرط كالنفي والاستفهام؛ لأنَّ استحقاق الدرهم بالإتيان إذا قُلْتَ: "الذي يأتيني فله درهم"[٤].

ثالثاً: الإبهام؛ بمعنى جواز أن يقع وألا يقع[٥].

وقد وردت شواهد مختلفة لرائحة الشرط في الأسماء الموصولة في القرآن الكريم، ومن ذلك –على سبيل المثال–:

---

(١) الإيضاح العضدي: ص(٥٦).

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٥٧٩/٢.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف: ١٤٨/١.

(٤) المقاصد الشافية: ٨١/٢.

(٥) الكناش في فني النحو والصرف: ١٤٨/١.

- رائحة الشرط في الاسم الموصول (الذي)، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾[1]، فـ "الفاء رابطة للدلالة على سببية ما قبلها لما بعدها؛ ولما في الموصول من رائحة الشرط"[2].

- رائحة الشرط في (ما) الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ﴾[3]، فـ(ما) هنا موصولة أشبهت رائحة الشرط؛ ولذلك وقع الفعل بعدها بلفظ الماضي وهو مستقبل في المعنى كما يكون بعد حروف الشرط.

قال ابن القيم: "وأشبهت (ما) هنا رائحة الشرط؛ فلذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وهو مستقبل في المعنى، كما يجيء ذلك بعد حرف الشرط، كأنه يقول: "مهما عبدتم من شيء فلا أعبده أنا"[4].

ووجه رائحة الشرط فيها أنها طرف "من معناه؛ لوقوعها على غير معين وإبهامها في المعبودات وعمومها، وأنت إذا ذقت معنى هذا الكلام وجدت معنى الشرط باديًا على صفحاته"[5].

ومعنى قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ﴾: "ولا أنا فيما يستقبل يصدر مني عبادة لِمَا عبدتم أيها الكافرون"[6].

---

(١) سورة البقرة: من الآية (٢٧٤).
(٢) إعراب القرآن وبيانه، المجلد الأول: ٣٦٦/٣.
(٣) سورة الكافرون: الآية (٤).
(٤) التفسير القيم: ص(٥٢٨).
(٥) التفسير القيم: ص(٥٢٨)، وينظر نتائج الفكر: ص(١٤٣).
(٦) التفسير القيم: ص(٥٩١).

"فأتى بالجملة الاسمية؛ لإفادة أن عدم عبادته لآلهتهم ثابت مستمر، ففيه قطع لأطماعهم على أبلغ وجه وآكده"(١).

- رائحة الشرط في (مَنْ) الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَٰذَا فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي ٱلنَّارِ﴾(٢)، فالفاء في قوله: (فَزِدْهُ) "رابطة الخبر بالمبتدأ؛ لِمَا في الموصول من رائحة الشرط"(٣).

- رائحة الشرط في الاسم الموصول (اللاتي)؛ ولذلك دخلت الفاء الرابطة في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾(٤)، فالآية "كلام مستأنف مسوق للشروع في أحكام الزانية"(٥)، وفي الموصول رائحة الشرط، وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ﴾ جواب الاسم الموصول، واقترن بالفاء؛ "تنبيهًا على أن صلة الموصول سبب في الحكم الدال عليه خبره، فصار خبر الموصول مثل جواب الشرط"(٦)، فـ "الفاء رابطة لما في الموصول من رائحة الشرط؛ ولذلك جاز أن يخبر بالأمر عن المبتدأ بقوله: "اسْتَشْهِدُوا"(٧).

---

(١) المدخل لدراسة القرآن الكريم: ص(٢٤٢).

(٢) سورة ص: الآية (٦١).

(٣) حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٤٥٧/٢٤.

(٤) سورة النساء: الآية (١٥).

(٥) إعراب القرآن وبيانه، المجلد الأول: ٦٣٤/٤.

(٦) التحرير والتنوير: ٢٧٦/٤.

(٧) إعراب القرآن وبيانه، المجلد الأول: ٦٣٤/٤.

الموضع الثاني: رائحة الشرط في الظروف؛ لإفادتها العموم ككلمات الشرط؛ ولذلك تقتضي جوابًا كجواب الشرط، ومن ذلك:

أولاً: رائحة الشرط في الظرف (حيثُ)؛ لإفادتها العموم ككلمات الشرط، وهي في الأصل ظرف مكان، لكنها لما أُشِمَّت رائحة الشرط دخلت الفاء الرابطة في جوابها.

وأشار الرضي إلى رائحة الشرط في (حيث) بقوله: "وكذلك كل ماضٍ وقع بعد (حيث)، احتمل الماضي والمستقبل؛ للعموم الذي فيه ككلمات الشرط، ففيه وفي (كُلمَّا) رائحة الشرط"(١).

ومن شواهد رائحة الشرط فيها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۖ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾(٢)، فالفاء في قوله: {فَوَلِّ} "رابطة؛ لِمَا في (حيث) من رائحة الشرط"(٣).

قال الآلوسي: "وحَيْثُ ظرف لازم الإضافة إلى الجمل غالبًا، والعامل فيها ما هو في محل الجزاء لا الشرط، فهي هنا متعلقة بـ{وَلِّ}، والفاء صلة للتنبيه على أن ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط؛ لأن (حيث) وإن لم تكن شرطية لكنها لدلالتها على العموم أشبهت كلمات الشرط، ففيها رائحة الشرط"(٤).

ثانيًا: رائحة الشرط في الظرف (كُلَّمَا)؛ لإفادتها العموم ككلمات الشرط؛ ولذلك تحتاج إلى جواب.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٣/١٩٧.

(٢) سورة البقرة: من الآية (١٥٠).

(٣) إعراب القرآن وبيانه، المجلد الأول: ٢/١٩٤.

(٤) روح المعاني: ١/٤١٤.

ونصَّ الرضي على رائحة الشرط في (كُلَّمَا)، فقال: "وكذلك كل ماضٍ وقع بعد (حيث) احتمل الماضي والمستقبل؛ للعموم الذي فيه ككلمات الشرط، ففيه وفي (كُلَّمَا) رائحة الشرط"(١).

ومن شواهد رائحة الشرط فيها قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ﴾(٢)، فقوله: (سخروا منه) جواب (كُلَّما)؛ لِمَا فيها من رائحة الشرط، "والمعنى: وسخر منه ملأ من قومه في كل زمن مرورهم عليه"(٣).

ثالثًا: رائحة الشرط في (لَمَّا) الظرفية؛ لتقدمها في صدر جملتها، وهي في الأصل "اسم زمان بمعنى (حين) على التحقيق، وتضاف إلى الجملة"(٤).

وأشار ابن عاشور إلى رائحة الشرط في (لَمَّا) بقوله: "والعرب أكثروا في كلامهم تقديم (لمَّا) في صدر جملتها، فأُشِمَّت بذلك التقديم رائحة الشرطية، فأشبهت الشروط؛ لأنها تضاف إلى جملة، فتشبه جملة الشرط؛ ولأن عاملها فعل مُضي، فبذلك اقتضت جملتين، فأشبهت حروف الشرط"(٥).

ومن شواهد رائحة الشرط فيها قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾(٦)، فـ "إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ جواب (لَمَّا)، يعنى: فلمَّا كشفناه عنهم فاجأوا النكث، وبادروا لم يؤخروه، ولكنْ لمَّا كَشَفَ عنهم نَكَثُوا"(٧).

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١٩٧/٣.

(٢) سورة هود: من الآية (٣٨).

(٣) التحرير والتنوير: ٦٨/١٢.

(٤) التحرير والتنوير: ١١٣/١١.

(٥) التحرير والتنوير: ١١٣/١١.

(٦) سورة الأعراف: الآية (٣٥).

(٧) الكشاف: ٤٩٧/٢، ٤٩٨.

تعقيب:

يتبيّن مما سبق عرضه ما يأتي:

أولاً: استحقت بعض ألفاظ العربية بما فيها من رائحة الشرط أن تأخذ أحكامه، كدخول فاء الربط في جوابها، وأن يكون لها صدر الكلام، وأن ينصرف الماضي بعد الشرط إلى معنى الاستقبال كما يكون ذلك بعد أدوات الشرط، نحو: (الذي أتاني فله درهم).

ثانياً: دخلت الفاء الرابطة في جواب هذه الألفاظ؛ لإفادتها العموم والإبهام كما تفيد أدوات الشرط، وفائدة دخولها في الجواب أنها "مؤذنة بأن الأول مرتبط بالثاني ارتباط الشرط بمشروطه في قصد المتكلم"(١).

ثالثاً: أن اقتران الجواب بالفاء في الألفاظ التي أُشِمَّت رائحة الشرط جائز لا لازم؛ "لأنها لم تلحقه إلا لشبهه بالجواب، فلم تساوه في لزوم لحاقها؛ ليكون للأصل على الفرع مزية"(٢).

رابعاً: تبيَّن لي صحة مذهب سيبويه القائل بمنع مجيء (ألْ) الموصولة بمعنى الشرط في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾؛ لأن القاعدة تقتضيه؛ إذ المُسَوِّغ لدخول (الفاء) في خبر (ألْ) وصلتها غير موجود، وهو أن تكون الصلة ظرفًا، أو مجرورًا، أو جملة فعلية غير شرطية.

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٢/٥٧٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٢٩.

المبحث الثامن

رائحة التأنيث

التاء في المؤنث "عَلَم التأنيث، والهاء بدل منها في الوقف؛ وذلك لأن التاء هي الثابتة في الوصل الذي تجري فيه الأسماء على الأصل، والهاء الثانية في الوقف الذي تخرج فيه الأشياء عن أصلها؛ ولهذا كان فيه البدل، ونقل الحركة، والتضعيف، والروم، والإشمام، وغير ذلك فهو خارج عن الأصل"(١).

وهناك بعض الأسماء قد أُشِمَّت رائحة التأنيث بدخول التاء فيها؛ عوضًا من اللام المحذوفة، كما في نحو: (بِنْت، وأُخْت، وهَنْت، وكِلْتَا)؛ ولذلك جرت مجرى تاء التأنيث في بعض الأحكام النحوية والصرفية للمؤنث المحض، وخالفتها في أحكام أخرى.

وذكر ابن يعيش أن التأنيث في نحو: (بنت، وأخت، وهنت) مستفاد من أصل الصيغة، التي نُقِلت من بناء إلى آخر، لا من التاء المبدلة من اللام؛ حيث قال: "ألا ترى أن الأصل فيها: (أَخَوَةٌ، وَبَنَوَةٌ، وَهَنَوَةٌ)، ووزنها "فَعَلٌ" بفتح الفاء والعين، فنقلوها إلى (فُعْلٍ، وفِعْلٍ، وفَعْلٍ)، وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن "قُفْلٍ"، و"عِدْلٍ"، و"فَلْسٍ"؟

"فإن قيل: إذا زعمتم أن التاء ليست علامة تأنيث، وأن (بِنْتًا) ليست من "ابْنٍ" بمنزلة "صَعْبَةٍ" من "صَعْبٍ"، فما عَلَمُ التأنيث فيها؟ فالجواب أن الصيغة فيها عَلَمُ التأنيث، والمراد بالصيغة نقلها من "فَعَلٍ" إلى (فُعْلٍ، وفِعْلٍ، وفَعْلٍ)، وإبدال التاء من الواو، فإن هذا عَمَلٌ اختصَّ بالمؤنث، إلا أن التاء ههنا، وإن لم تكن علامة تأنيث، فهي جارية مجراها؛ إذ كان هذا الإلحاق مختصًّا بالمؤنث"(٢).

---

(١) شرح التعريف بضروري التصريف: ص (٨١، ٨٢).

(٢) شرح المفصل: ٣/٤٠٧.

وبعد أن بيَّن ابن يعيش أن التاء في هذه الكلمات فيها عَلَم التأنيث، وأنها جارية مجرى تاء التأنيث، وإن لم تتمحض للتأنيث، كان لزامًا الحديث عن الأحكام التي جرت مجراها فيها، والتي خالفتها.

أولاً- الأحكام التي جرت مجراها فيها:

١- أن التاء في (أخت، وبنت) لا يعتد بها عند بناء التصغير؛ لكونها في حكم الانفصال مما اتصلت به كما لا يعتد بتاء التأنيث، "ومعنى عدم الاعتداد بها أن ما قبلها يصغر غير متمم بها"(١)، فيجب حذفها، ورَدُّ اللام المحذوفة، دون الاعتداد بكونها عوضًا من لام الكلمة، فيقال في تصغيرهما: (بُنَيَّة، وأُخَيَّة) برَدِّ اللام، وزيادة تاء التأنيث.

وقد أوضح الرضي أن تاء العوض في (أخت، وبنت) تعامل معاملة تاء التأنيث عند التصغير؛ لما فيها من رائحة التأنيث، فلا يعتد بوجودها، ويجب رَدُّ اللام المحذوفة فيهما، وفي ذلك يقول: "إذا حذفتَ اللام، وأبدلتَ منها همزة الوصل في أول الكلمة، أو التاء في موضعه، فإنه لا يتم بالبدلين بنية تصغير الثلاثي، بل لا بدَّ من رَدِّ اللام ... وإنما لم يعتدَّ بالتاء في البنية؛ لما فيها من رائحة التأنيث؛ لاختصاص الإبدال بالمؤنث دون المذكر، وإنما قلنا: إن الهمزة والتاء بدلان من اللام؛ لأنهما لا تجامعانه"(٢).

٢- أن التاء تحذف فيهما عند النسب إجراء لها مجرى تاء التأنيث؛ لاختصاصها بالمؤنث، فتقول في النسب إلى (أخت وبنت): (أَخَوِيّ، وبَنَوِيّ) بحذف التاء؛ حذرًا من اجتماع التاءين كما تحذف في النسب إلى طلحة: (طَلْحِيّ)، وبرَدِّ اللام المحذوفة؛

---

(١) توضيح المقاصد: ١٤٢٨/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢١٩/١، ٢٢٠.

"لأن التاء كانت بدلاً منها، فلما زال البدل عاد المُبْدَل منه"(١).

وقد جعل الرضي رائحة التأنيث سببًا في حذف التاء منهما عند النسب، فقال: "وأما نحو: (أخت وبنت)، فإن التاء تحذف فيه، وإن لم تكن للتأنيث، بدليل صرف (أخت وبنت) إذا سُمِّيَ بهما؛ وذلك لِمَا في مثل هذه التاء من رائحة التأنيث، وإنما حذفت تاء التأنيث؛ حذرًا من اجتماع التاءين، إحداهما قبل الياء، والأخرى بعدها لو لم تحذف؛ إذ كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثًا بالتاء؛ إذ كنت تقول: "امرأة كوفتية"(٢).

ثانيًا- الأحكام التي خالفتها فيها:

١- سكون ما قبل التاء في (أخت، وبنت)، وعدم الوقف عليها بالهاء بدلاً من التاء كما يوقف على تاء التأنيث في مثل: (صالحة، وعائشة، وقائمة، وقاعدة)؛ فدلَّ ذلك على أنها ليست لحقيقة التأنيث، وإنما هي بدل من لام الكلمة.

واستدلَّ الرضي برائحة التأنيث على سكون ما قبلها، وعدم الوقف عليها بالهاء كما يوقف على تاء التأنيث، وفي ذلك يقول: "وأما إذا قامت التاء مقام اللام، وصارت عوضًا منه كما في (أُخت، وبنت)، فإنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها، بل تسكن ويوقف عليها تاء ... لما فيها من رائحة التأنيث"(٣).

٢- صرف نحو (أخت، وبنت) إذا سُمِّيَ بهما رجل؛ لبنائهما على هذه التاء، بخلاف تاء التأنيث فلا تُبنَى عليها الكلمة، ولو كانت التاء فيهما لمحض التأنيث لَمَا انصرفتا كما لم ينصرف نحو: (حمزة، وطلحة).

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٨/٣.

(٢) شرح الشافية: ٥/٢، ٦.

(٣) شرح الشافية: ٢١٨/١، وينظر شرح الكافية له: ٣٢٣/٣.

واستدل الرضي برائحة التأنيث على صرف هذه الكلمات إذا سُمِّيَ بها، فقال: "التاء ليست لمحض التأْنيث بل فيها منه رائحة؛ ولذا ينصرف (أخت) علمًا"(١).

ويؤيد صرفهما إذا سُمِّي بهما قول سيبويه: "وإن سميتَ رجلاً بـ (بنتٍ أو أختٍ) صرفتَه؛ لأنك بنيتَ الاسم على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا: "سَنْبَتةً" بالأربعة، ولو كانت كالهاء لَمَا أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء (عفريتٍ)، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء؛ لِمَا ذكرت لك، وإنَّما هذه زيادة في الاسم بُنِي عليها، وانصرف في المعرفة"(٢).

وتابع السيرافي قول سيبويه في أن (بنتًا، وأختًا) "ملحقتان بـ (جِذْع)، و (قُفْل)، والتاء فيهما زائدة للإلحاق، فإذا سمَّينا بواحدة منها رجلًا صرفناه؛ لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة التأنيث، كرجل سميناه بـ "فهر"، و"عين"(٣).

وعلَّل الشاطبي صرف هذه الكلمات إذا سُمِّيَ بها رجل، فقال: "وأما اتفاقهم على صرفها اسم رجل؛ فلأن شَبَه هذه التاء لتاء التأنيث شبهٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، ولأنها لما لزمت المؤنَّث صارت كأنها دالة على التأنيث، وعلى هذا لا بدَّ من الصرف؛ لأن المراعى في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي، ولأنه لما سُمِّيَ بها رجلٌ صار ذلك التأنيث لا حكم له"(٤).

واختلف النحاة في حقيقة هذه التاء على قولين(٥):

---

(١) شرح الشافية: ٦٨/٢.

(٢) الكتاب: ٢٢١/٣، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٠٧/٣، شرح الكافية الشافية: ١٤٩٣/٣.

(٣) شرح الكتاب: ٤٨٧/٣.

(٤) المقاصد الشافية: ٥٦٢/٧.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٨٧/٣، ١١٦/٥، البرود الضافية: ص (١٣٩)، شرح الأشموني: ٤٦٠/٣، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦٦/٤، ٦٧.

أحدهما: أنها مبدلة من الواو، ووزنها (فعل).

والآخر: أنها زائدة؛ إما للإلحاق، وإما للتأنيث، ووزنها (فعت).

وأُرجِّحُ أن وزنها (فعل)؛ لأمرين:

أحدهما: أن التاء بدل من حرف أصلي هو لام الكلمة؛ لقيامها مقامه، فكان من الأحرى أن يُعتدَّ بها في الميزان الصرفي، وفيها رائحة تاء التأنيث؛ لشبهها بها في اختصاصها بالمؤنث، ودلالتها عليه.

والآخر: جواز الإتيان بألف التأنيث بعدها، وتوسيط التاء كما في كلمة (كلتا)، قال الرضي: "ولم يكن ذلك جمعًا بين علامتي التأنيث؛ لأن التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث، بل فيها رائحة منه"(١).

وقال ابن جني مستنكرًا كونها للتأنيث: "وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يَظنُّ من لا خبرة له بهذا الشأن؛ لسكون ما قبلها، هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصَّ عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: "لو سمَّيتَ بهما رجلًا لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لَمَا انصرف الاسم"(٢).

تعقيب:

من خلال ما سبق عرضه نستنتج ما يأتي:

أولاً: التاء في نحو: (بنت، وأخت، وهنت) بدل من حرف أصلي هو لام الكلمة، ووزنها (فعل)، وهي وإن لم تتمحض للتأنيث إلا أن فيها رائحته؛ لاختصاصها بالمؤنث.

ثانياً: جرت التاء في نحو: (أخت، وبنت) مجرى تاء التأنيث في موضعين:

---

(١) شرح الشافية للرضي: ٢/٧٠.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١/١٤٩.

أحدهما: عدم الاعتداد بها عند بناء التصغير، فترد لام الكلمة معهما كما ترد مع تاء التأنيث.

والآخر: أن التاء تحذف فيهما عند النسب إجراء لها مجرى تاء التأنيث، فتقول في النسب إلى (أخت، وبنت): (أخَوِيّ، وبَنَويّ) بحذف التاء كما تحذف في النسب إلى طلحة: (طلْحِيّ)، وبرَدِّ اللام المحذوفة.

ثالثًا: خالفت التاء في نحو: (أخت، وبنت) تاء التأنيث في سكون ما قبلها، وعدم الوقف عليها بالهاء بدلاً من التاء.

رابعًا: صرف (أخت، وبنت) إذا سُمِّيَ بهما رجل؛ لأن التاء فيهما لم تتمحض للتأنيث، ولو كانت التاء لمحض التأنيث لَمَا انصرفتا كما لم ينصرف نحو: (حمزة، وطلحة).

الخاتمـــة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على صفوة خلقه الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد وفقني الله تعالى لإتمام هذا البحث الذي أسفرت دراسته عن عدة نتائج، أذكر منها ما يأتي:

١- ظهر الاستدلال بالرائحة مؤخرًا في الدرس النحوي والصرفي، وكان أول من استدلَّ بها -حسب اطلاعي- ابن جني في مؤلفاته، ثم شاع الاستدلال بها بعد ذلك لدى العلماء المتأخرين منذ بداية القرن الخامس الهجري حتى وقتنا الحاضر.

٢- أظهر البحث أثر الاستدلال بالرائحة في الدرس النحوي والصرفي، وأكَّد دورها في بناء الأحكام النحوية والصرفية، وتعليل مسائلها.

٣- أوضح البحث أهمية السياق، ودوره في الربط بين قواعد اللغة وما تحمله الألفاظ والتراكيب من معانٍ ودلالات.

٤- يُعَدُّ الميل مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبًا -كما قال الزمخشري- من مميزات اللغة العربية، ومن الأبواب الجليلة فيها.

٥- توصَّل البحث إلى استنباط تعريف اصطلاحي للرائحة من خلال ما أورده النحاة في مؤلفاتهم، وعوَّلوا عليه في بناء قواعدهم، وتعليل مسائلهم، وثبت من خلال ذلك أن الرائحة عبارة عن: (أثر معنى من المعاني في بعض الألفاظ والتراكيب، ترتَّب عليه بناء الأحكام النحوية والصرفية، وتعليل مسائلها في ضوء معاني السياق ودلالاته).

٦- أثبت البحث تنوع صور الرائحة في الدرس النحوي والصرفي، ومنها -على سبيل المثال-: رائحة النكرة، ورائحة الدعاء، ورائحة الصفة، ورائحة النفي، ورائحة الشرط، ورائحة التأنيث.

٧- تعددت أغراض الرائحة في الدرس النحوي والصرفي، وظهرت أهميتها في تفسير ظواهر اللغة؛ إما تعليلاً لأحكامها، أو تسويغًا لبعض الأحكام التي لا تقتضيها القاعدة، أو تنبيهًا على أصل بعض الألفاظ والتراكيب، أو احتجاجًا لبعض الآراء والمذاهب النحوية، أو توجيهًا للقراءات القرآنية، أو تخريجًا للشواهد نثرًا ونظمًا.

٨- ظهر أثر رائحة النكرة في تسويغ وصف المعرفة بالنكرة، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾.

٩- تبيَّن أثر رائحة الدعاء في تسويغ الابتداء بالنكرة في نحو قولك: (سلامٌ لك)، و (ويلٌ له).

١٠- ظهر أثر رائحة النفي في تسويغ البدل في الاستثناء الموجب، وزيادة (لا) في الكلام؛ لتأكيد النفي. كما ظهر أثرها في توجيه بعض القراءات القرآنية، كتوجيه رفع المستثنى في قراءة بعضهم: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ}، و{إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ}.

١١- ظهر أثر رائحة الصفة في التنبيه على أن الأصل في الأعلام المنقولة، كـ(الحارث، والحسن، والعباس) الوصفية، بدليل جواز دخول (أل) عليها، وهو باب مقصور فيه على السماع، فلا يجوز في نحو: (محمد، وصالح، وزيد). كما ظهر أثرها في تسويغ النعت بالجامد في قولهم: "أنت الرجل كلُّ الرجل"؛ لصحة تأويله بالمشتق.

١٢- الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها؛ ولذلك تعمل فيها رائحة الفعل، سواء استوفت شروط العمل فيها أم لم تستوفِ؛ لأن رائحة الفعل تكفي مسوغًا للعمل فيهم.

١٣- استحقت بعض ألفاظ العربية بما فيها من رائحة الشرط أن تأخذ أحكامه، كدخول فاء الربط في جوابها، ووجوب تصدرها في الكلام، وانصراف الماضي بعد الشرط إلى معنى الاستقبال، نحو: (الذي أتاني فله درهم).

١٤- ظهر أثر رائحة التأنيث في الحكم بصرف (أخت، وبنت) إذا سُمِّيَ بهما رجل؛ لأن التاء فيهما لم تتمحض للتأنيث، ولو كانت التاء لمحض التأنيث لَمَا انصرفتا، كما لم ينصرف نحو: (حمزة، وطلحة). كما ظهر أثرها في إجراء التاء في نحو: (أخت، وبنت) مجرى تاء التأنيث في موضعين:

أحدهما: عدم الاعتداد بها عند بناء التصغير، فترد لام الكلمة معهما كما ترد مع تاء التأنيث.

والآخر: حذف التاء فيهما عند النسب كما تحذف تاء التأنيث، فتقول في النسب إلى (أخت، وبنت): (أخَوِيّ، وبَنَوِيّ) بحذف التاء كما تحذف في النسب إلى طلحة: (طلْحِيّ).

١٥- ظهر أثر الرائحة في الاحتجاج للمذاهب النحوية، ومن ذلك احتجاج الخوارزمي برائحة الفعل في ترجيح مذهب الكوفيين القائل باسمية أفعل التعجب، واحتجاج الدماميني برائحة المبتدأ والخبر في ترجيح انفصال الضمير الثاني من مفعولي (خلت) إذا كانا ضميرين؛ تبعًا لمذهب سيبويه والجمهور.

وفي الختام: أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني وينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلِّ اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي: تحقيق د/ رجب عثمان، راجعه أ.د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين ابن قيم الجوزية: تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود العمادي: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي: تحقيق/ عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: تحقيق/ د. زهير عازي زاهد، عالم الكتب بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش: دار اليمامة دمشق- بيروت، دار ابن كثير دمشق- بيروت، ط٧، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف: دار الكتب العلمية، بيرت- لبنان.
- أمالي ابن الحاجب: تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان- الأردن، دار الجيل، بيروت- لبنان، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

- الإيضاح العضُدي لأبي علي الفارسي: تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- بدائع الفوائد لابن قَيِّم الجَوْزِيَّة: تحقيق/ علي بن محمد العمران، إشراف/ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد بالسعودية.
- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: المجلد الأول تحقيق/ د. فتحي أحمد علي الدين، والمجلد الثاني تحقيق/ د. صالح حسين العايد، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٤٢١هـ- جامعة أم القرى.
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين الزَّركشي: تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث بالقاهرة.
- البرود الضافية والعقود في شرح الكافية لجمال الدين الصنعاني: رسالة دكتوراه، إعداد/ محمد عبد الستار على أبو زيد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق- جامعة الأزهر، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الأشبيلي: تحقيق/ د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي: تحقيق/ مجموعة من المحققين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: تحقيق/ علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور: الدار التونسية، ١٩٨٤م.

- التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي: تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٠.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق – كنوز إشبيليا بالسعودية.
- التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري: تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- التعريفات للشريف الجرجاني: تحقيق/ محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة – القاهرة.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني: تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١٤٠٣،١هـ– ١٩٨٣م.
- التفسير القيم للإمام ابن القيم: جمعه/ محمد أويس الندوي، حققه/ محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: تحقيق/ أ. د علي محمد فاخر وآخرون، أ. د جابر محمد البراجة، أ.د إبراهيم جمعة العجمي، أ. د جابر السيد المبارك، أ. د علي السنوسي محمد، أ. د محمد راغب نزال، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع لابن الخبَّاز الموصلي: تحقيق/ أ.د فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تحقيق أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- حاشية الدسوقي محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني: بدون تحقيق، بدون طبعة.
- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، المُسَمَّاة: عِناية القاضي وكِفاية الراضي على تفسير البيضاوي: الناشر: دار صادر- بيروت.
- حجة القراءات لابن زنجلة: تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: تحقيق/ بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت.
- حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: المؤلف/ الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: د. هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي: تحقيق/ د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، دار الأمل- الأردن، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية بالقاهرة.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: دار الحديث- القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي: وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: تحقيق/ د. أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق.
- ديوان أشعار الحماسة لأبي تمام الطائي: طبع بنفقة لطف الله الزهار صاحب المكتبة الوطنية بسوق أبي النصر، مطبعة جمعية الفنون في بيروت، ١٣٠٦هـ- ١٨٨٩م.
- ديوان جرير: شرح/ محمد بن حبيب، تحقيق/ د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ط٣.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه/ حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ديوان الهذليين: الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي: تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- روح المعاني لأبي الفضل السيد محمود الألوسي: ضبطه وصححه/ علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق- ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة للإمام علم الدين السخاوي: تحقيق/ د. محمد أحمد الدالي، قدَّم له/ د. شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥.
- شرح ألفية ابن مالك للأشموني: تحقيق/ د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، بالقاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث بالقاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر بالقاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز: تحقيق/ أ.د هادي نهر، أ.د هلال ناجي المحامي، دار الفكر- الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د/ صاحب أبو جناح، بدون طبعة.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الإستراباذي: تحقيق/ الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري: تحقيق/ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- شرح قطر الندى لابن هشام: تحقيق/ الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

- شرح الكافية لابن فلاح اليمني: رسالة دكتوراه، إعداد: نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف/ أ. د محسن بن سالم العميري، ١٤٢١ – ١٤٢٢هـ.
- شرح الكافية للرضي الإستراباذي: تحقيق/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك الأندلسي: تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: تحقيق/ د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني: المجلد الأول (من أول الكتاب إلى باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، تحقيق/ محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بالسعودية، إشراف/ أ.د أحمد مكي الأنصاري، عام: ١٤١٤هـ– ١٤١٥هـ، المجلد الثاني: (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض بالسعودية، إشراف/ د. تركي بن سهو العتيبي، عام: ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
- شرح المفصل للزمخشري لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي: قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري: تحقيق/ د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله،

دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- صحيح الإمام البخاري: تشرف بخدمته والعناية به/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح الإمام مسلم: تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العلمية عيسى البابي وشركاه، دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- العُدَّة في إعراب العُمدَة لأبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الناشر: دار الإمام البخاري- الدوحة، ط١.
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير: تأليف/ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، تحقيق: خالد بن عثمان السَّبْت، دار ابن القيم بالسعودية، دار ابن عفان بالقاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الفاضل لأبي العباس المبرد: تحقيق/ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي: شرح الشيخ/ أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي بمكة، ط١، ١٩٣١هـ- ٢٠١٠م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، (حاشية الطيبي على الكشاف) للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي: مقدمة التحقيق/ إياد محمد الغوج، القسم الدراسي/ د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب/ د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

- الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي: تحقيق الشيخ/ أحمد عزُّو عناية، والأستاذ/ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- الكامل لأبي العباس المبرد: تحقيق/ د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه: تحقيق/ د. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: تحقيق/ د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، بدون طبعة.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني: تحقيق/ محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان بالسعودية، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للعلامة محمد علي التهانوي: تحقيق/ د. علي دحروج، راجعه د. رفيق العجم، مكتبة لبنان – بيروت، ط١- ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان بالرياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق/ د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي: تحقيق د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الكُنَّاش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، الشهير بصاحب حماة: تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- لسان العرب لابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: الناشر: دار صادر- بيروت.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي: تحقيق الأستاذ الدكتور/ ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في التفسير لابن عطية الأندلسي: تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: تحقيق/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون تحقيق.
- المدخل لدراسة القرآن الكريم: تأليف/ أ. د محمد محمد أبو شهبة، دار اللواء بالسعودية، ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي: تحقيق/ د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، دار المنارة- بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل: تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: تحقيق/ ياسين محمد السوَّاس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢.

- معاني القرآن للأخفش: تحقيق د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء: بدون تحقيق، دار عالم الكتب بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب: دار سعد الدين، دمشق، والقاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إعداد/ د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري: تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه د/ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- المفصل للزمخشري: تحقيق ودراسة د/ فخر صالح قَدارَة، دار عمَّار، عمَّان، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي: تحقيق مجموعة محققين؛ وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د.عياد بن عيد الثبيتي، د. عبد المجيد قطامش، د. سليمان بن إبراهيم العايد، د. السيد تقي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة– ط١، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني: تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد توفيق

السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام بالقاهرة، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

- مقاييس اللغة لابن فارس: تحقيق/ د. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد: تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، القاهرة.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس: خرَّج أحاديثه وعلَّق عليه/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- النحو الوافي: تأليف/ أ.د عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط٣.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للإمام برهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، بدون طبعة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.